جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية

الشعبة: علوم إقتصادية

التخصص: إقتصاد دولي

من إعداد الطالبين:

- بن التومي سلمى
- شاوش عبد المؤمن

بعنوان:

الاستثمار في التعليم ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي

(دراسة تجربة ماليزيا)

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب: قايدي خميسي	الرتبة	رئيسا
الاسم واللقب: بن التومي إيمان	الرتبة	مشرفا
الاسم واللقب: لعايب وليد	الرتبة	مناقشا

السنة الجامعية: 2023-2024

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٣٨

الإهداء

أهدي هذا العمل إلى والداي حفظهما الله اعترافا بدعمهما المعنوي

ومساندتهما لي في إنهاء هذا العمل

إلى جميع إخوتي فطيمة، إيمان، عبد السلام، منار، محمد الدين شجعوني

وساندوني و أولاد أختي إلين، آدم، سيدرا

إلى صديقتي وأختي إبنة خالتي إكرام

إلى أعز و أوفى صديقاتي غزلان

إلى أجمل صدفة في الجامعة و أغلى صديق زين الدين

إلى أعز صديقين عماد و خليل .

الإهداء

أهدي هذا النجاح إلى من ربتني وسهرت معي لأمي الغالية حفظها الله

ولروح أبي رحمه الله، هذا نتاج ثمارکم

إلى كل عائلتي إخوتي و أختي

وإلى كل من دعمني و كان له فضل علي

إلى كل أصدقائي و زملائي

شكر وعرفان

أشكر الله العلي العظيم الذي وفقنا لإتمام هذا العمل

الحمد لله الذي بشكره تدوم النعم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد ﷺ.

أتقدم بخالص الشكر إلى كل من ساعد في إنجاز هذا العمل خاصة الأستاذة المشرفة إيمان بن التومي وكل من مد يد العون من قريب او من بعيد بتقديم النصائح وبالتشجيع في إتمام هذا البحث .

الملخص:

يعد النمو الاقتصادي من الأهداف التي تسعى الدول لتحقيقها ويعتبر الاستثمار في التعليم أحد أهم العوامل المؤثر في النمو خاصة بعد التوجه إلى اقتصاد المعرفة وظهور العولمة وتطور تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد دور الاستثمار في التعليم في تحقيق النمو الاقتصادي في ماليزيا وأهم السياسات التي انتهجتها لتطوير منظومتها التعليمية ومدى استفادة الجزائر من هذه التجربة، ومن أجل انجاز دراستنا اعتمدنا على المنهج الوصفي في الجانب النظري أهم المفاهيم التي تخص متغرات الدراسة والمنهج التحليلي في الجانب التطبيقي لتقييم المؤشرات الاقتصادية والتعليمية في ماليزيا للفترة (1990-2020).

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أن أجور العمال في ماليزيا تختلف حسب المستوى التعليمي، ووجود أثر إيجابي للتعليم على إنتاجية الفرد، وأن زيادة الإنفاق على التعليم والبحث والتطوير يؤدي إلى زيادة عدد براءات الاختراع الذي بدوره يؤدي إلى زيادة صادرات المصنوعات والسلع الإبداعية وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصال وارتفاع الناتج المحلي الإجمالي.

الكلمات المفتاحية: استثمار، تعليم، رأس مال بشري، نمو اقتصادي، ماليزيا.

Abstract:

Economic growth is one of the goals that countries try to achieve, and investment in education is considered one of the most important factors influencing economic growth especially after moving to the knowledge economy and the emergence of globalization and the development of information and communication technology.

This study aims to determine the role of investment on education in economic growth in Malaysia, the most important policies adopted in order to develop its educational system, also study the possibility of Algeria to benefit from this experience. In order to complete our study, we relied on the descriptive approach in the theoretical side to present the basic concept about the variables of study and the analytical approach in the practical side aspect to evaluate the economic and educational indicators in Malaysia for the period (1990-2020).

The study reached several results, the most important are: workers' wages in Malaysia vary according to educational level, there is a positive impact of education on individual productivity and that increasing spending on education, research and development leads to an increase in the number of patents, that leads to an increase in exports of manufactures, creative goods, and technology services and high GDP.

Key words: investment, education , human capital, economic growth, malaysia,

قـائمــة المحتـويــات

العنوان	الصفحة
الإهداء	–
شكر وعرفان	–
ملخص الدراسة	ا
قائمة المحتويات	II
قائمة الجداول	IV
قائمة الأشكال	V
مقدمة	أ–ج
الفصل الأول: الإطار النظري لعلاقة التعليم بالنمو الاقتصادي	32–05
المبحث الأول: العلاقة النظرية (تعليم – نمو اقتصادي)	17–06
المطلب الأول: التعليم ونظرية رأس المال البشري	06
المطلب الثاني: مفهوم الاستثمار في التعليم ومؤشراته	09
المطلب الثالث: تأثير التعليم على بعض عناصر النمو الاقتصادي	13
المطلب الرابع: الدراسات والنماذج التي تناولت علاقة التعليم بالنمو الإقتصادي	14
المبحث الثاني: الدراسات السابقة	32–17
المطلب الأول : الرسائل الجامعية باللغة العربية	17
المطلب الثاني: مقالات العلمية باللغة العربية	22
المطلب الثالث: دراسات باللغة الأجنبية	29
الفصل الثاني: دراسة التجربة الماليزية الفترة(1990–2020)	59–34
المبحث الأول: الخطط التنموية الماليزية	42–35
المطلب الأول: الخلفية السياسية والاجتماعية للمجتمع الماليزي	35
المطلب الثاني: لمحة عن نظام التعليم في ماليزيا	36
المطلب الثالث: السياسات التنموية المنتهجة في ماليزيا	38
المبحث الثاني: تقييم التجربة الماليزية في إطار رؤية 2020	58–42
المطلب الأول: سياسات تطوير التعليم في ماليزيا	42
المطلب الثاني: تطور المؤشرات التعليمية في ماليزيا	46
المطلب الثالث: تطور المؤشرات الاقتصادية في ماليزيا	51
المطلب الرابع: تقييم التجربة الماليزية وإمكانية استفادة الجزائر منها	55
الخاتمة	60

قائمة المراجع	63
فهرس المحتويات	II

قـائـمـة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	الخططة التنموية الخماسية في الفترة (1971-1990)	**39**
02	عدد المعلمون المدربون (من الإجمالي)	**45**
03	ترتيب ماليزيا في مؤشر الإبتكار العالمي	**49**
04	تطور المؤشرات الاقتصادية والتعليمية في ماليزيا والجزائر الفترة (1990-2020	**56**

قائـمـة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	العلاقة بين التعليم والنمو الاقتصادي	12
02	عدد الباحثون العاملون في مجال البحث والتطوير (لكل مليون شخص)	44
03	معدل الإلتحاق بالمدرسة القبل إبتدائية(من الإجمالي)	47
04	معدل الإلتحاق بالمدرسة الإبتدائية(من الإجمالي)	47
05	معدل الإلتحاق بالتعليم الثانوي (من الإجمالي)	48
06	معدل الإلتحاق بالتعليم الجامعي (من الإجمالي)	48
07	الإنفاق العام على التعليم من إجمالي الناتج المحلي	49
08	عدد طلبات براءات الإختراع للمقيمين في ماليزيا (1998-2018)	50
09	صادرات المصنوعات (من إجمالي صادرات السلع)	50
10	صادرات خدمات التكنولوجيا والاتصال (من إجمالي صادرات الخدمات)	51
11	تطور إجمالي الناتج المحلي الماليزي الفترة 1990-2020)	52
12	معدل البطالة في ماليزيا الفترة (1990-2020)	52
13	متوسط أجور العمال في ماليزيا (2011-2020)	53
14	أجور العمال حسب الدرجة التعليمية	54
15	المؤشر العددي للفقر مقارنة بخط الفقر 1.90 دولار في اليوم للفرد	54
16	نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)	55

مقدمة

تمهيد:

أصبح العالم اليوم يواجه العديد من التحديات كالتحول نحو اقتصاد المعرفة واستخدام التكنولوجيا الحديثة والتحول الرقمي، وكل هذا يتطلب الاهتمام بالعنصر البشري خاصة جانب التعليم، حيث أصبح الاستثمار في التعليم يعد من المؤشرات الرئيسية التي يقاس بها تقدم الدول ورفاهية مجتمعاتها خاصة مع ظهور العولمة، كما أصبحت أهمية رأس المال التعليمي تفوق نسبيا أهمية رأس المال المادي وأضحت المؤسسات التعليمية تسعى الى تأهيل إمكانياتها المادية والبشرية المؤهلة بالمهارات والمعرفة وتنمية قدراتها للاستفادة منها بالشكل الأمثل في زيادة الإنتاجية والمساهمة في عملية النمو الاقتصادي.

تعد التجربة الماليزية من أحد التجارب الناجحة في المجال التعليمي، حيث أولت اهتماما كبيرا بتوسيع نطاق التعليم وتحسين جودته وانتهجت منذ استقلالها عدة خطط تنموية، وبالرغم انها واجهت صعوبات سياسية واقتصادية واجتماعية عديدة أبرزها تعدد الأعراق و الأديان إلا أنها نجحت في تأسيس نظام تعليمي قوي ساعد على تلبية الحاجة لقوة العمل الماهرة، كما أسهم هذا النظام بفعالية في عملية التحول الاقتصادي من قطاع زراعي تقليدي إلى قطاع صناعي حديث، وأصبح اقتصادها يعتمد على تصدير السلع الصناعية في مجال الآلات الكهربائية والإلكترونيات.

إشكالية الدراسة: على ضوء ما سبق تمحورت مشكلة البحث في السؤال الرئيسي التالي:

كيف ساهم الاستثمار في التعليم في تحقيق النمو الاقتصادي في ماليزيا في الفترة 1990-2020؟

من أجل معالجة وتحليل هذه المشكلة وبغية الوصول إلى فهم واضح لها، تم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي العلاقة النظرية بين التعليم النمو الاقتصادي؟
- ما هي أهم السياسات التي انتهجتها ماليزيا في تحسين نظامها التعليمي ضمن تجربتها التنموية في إطار رؤية 2020؟
- كيف ساهم العنصر البشري في تحقيق النمو الاقتصادي في ماليزيا خلال الفترة 1990-2020؟

فرضيات الدراسة: للإجابة عن الأسئلة المطروحة السابقة ومن ثم الإجابة على مشكلة الدراسة تمت صياغة الفرضيات التالية:

- التعليم يؤثر إيجابا على دخل الأفراد في ماليزيا.
- التعليم يؤثر بشكل إيجابي على إنتاجية الفرد.
- الاستثمار في التعليم يؤثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي في ماليزيا.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في إبراز مساهمة الاستثمار في التعليم في نمو اقتصاد ماليزيا وتطورها، وذلك من خلال توضيح دور الاستغلال الفعال للمعارف والكفاءات في رفع الانتاجية ودخل الأفراد، بالإضافة إلى دور التعليم في تنويع الصادرات ورفع نصيب الفرد من الناتج الإجمالي المحلي وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي، واستخلاص الدروس المستفادة من هذه التجربة.

أهداف الدراسة:

حاولنا من خلال دراستنا:

- معرفة العلاقة بين التعليم ونظرية رأس المال البشري والنماذج الداعمة لهذا الطرح.
- عرض وتقييم السياسات التي انتهجتها ماليزيا من أجل الارتقاء بالتعليم.
- تأثير الاستثمار في التعليم على المتغيرات الاقتصادية في ماليزيا.
- استخلاص الدروس المستفادة من التجربة وإمكانية تطبيقها في الجزائر.

منهج الدراسة

حتى يستوفي الموضوع محل الدراسة حقه من التحليل والتدقيق وتسليط الضوء عليه؛ اعتمدنا على المنهج الوصفي لتغطية الجانب النظري اعتمادا على المسح المكتبي فيما يخص المفاهيم الأساسية لكل من رأس المال البشري والتعليم والنمو الاقتصادي، أما في الجانب التطبيقي اعتمدنا على المنهج التحليلي في تحليل وتقييم التجربة الماليزية في التعليم باستخدام مجموعة من المؤشرات الاقتصادية والتعليمية .

حدود الدراسة:

- الحدود الزمنية:

-تمثلت الحدود الزمنية في دراستنا في الفترة 1990 2020 حيث في هذه الفترة تزايد الاهتمام والتركيز على العنصر البشري في ماليزيا وبشكل خاص المجال التعليمي وتزامنت هذه الفترة مع الخطة التنموية في إطار رؤية 2020 التي كان العنصر البشري وتعليمه ورفع مساهمته في الاقتصاد محورها الأساسي.

-عرضنا في الفصل التطبيقي تطور مؤشرات التعليم في ماليزيا والمؤشرات الاقتصادية إلا أن بعض المؤشرات لم نتمكن من عرضها في الفترة الزمنية 1990-2020 وذلك لنقص الاحصائيات في قواعد البيانات العالمية لذلك كيفنا الفترات حسب وفرة الإحصائيات.

- الحدود المكانية:

تمثل الإطار المكاني لدراستنا في دولة ماليزيا كونها مثالا يستحق الدراسة والتحليل حيث كانت من الدول التي عانت من الاحتلال والتخلف واستطاعت في وقت وجيز تحقيق تطور ونمو ملحوظين.

أسباب اختيار الموضوع: هناك عدة أسباب لاختيار هذا الموضوع منها ما هو ذاتي وما هو موضوعي نوجزها فيما يلي:

- إبراز الدور الهام للتعليم في تحقيق الرقي للمجتمعات.
- اهتمامنا وإعجابنا الشخصي بالثقافة الماليزية وجودة التعليم فيها .
- استخلاص الدروس المستفادة من التجربة الماليزية.

هيكل الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة قسمنا هذه الدراسة إلى فصلين، الفصل الأول يتضمن الإطار النظري للموضوع، حيث قسمناه إلى مبحثين، المبحث الأول دراسة العلاقة النظرية بين التعليم والنمو الاقتصادي أما المبحث الثاني تناولنا فيه عرض ومناقشة الدراسات السابقة

الفصل الثاني تطرقنا فيه إلى عرض وتقييم التجربة الماليزية للفترة 1990-2020، حيث تم تقسيمه إلى مبحثين، المبحث الأول تم فيه تقديم لمحة جيوسياسية عن ماليزيا والنظام التعلمي فيها والخطط التنموية المنتهجة فيها، أما المبحث الثاني تم عرض تطور المؤشرات الاقتصادية والتعليمية في ماليزيا تزامنا مع السياسات التعليمية التي ساعدت على نجاح التجربة الماليزية ومدى استفادة الجزائر من هذه التجربة، كما تم في النهاية إعداد خاتمة الدراسة التي تضمنت نتائج الفصلين مع توضيح اختبار صحة الفرضيات، متبوعة بجملة من الاقتراحات المستنتجة.

الفصل الأول:

الإطار النظري لعلاقة التعليم بالنمو الاقتصادي

تمهيد:

سادت في وقت سابق فكرة أن رأس المال المادي هو المكون الأساسي لثروة الامم، ولم يفكر أحد في أهمية ومدى تأثير رأس المال البشري، لكن مع بداية الثورة التكنولوجية والمعلومات بدأت المعرفة والمهارات تصبح أكثر أهمية وأصبح الابتكار والإبداع محورا للنمو وتغيرت النظرة التقليدية للثروة وتم تحديد مكانة رأس المال البشري على أنه هو العنصر الأساسي والمؤثر في اقتصادات كل الدول وعامل أساسي لتحقيق الرفاهية الاجتماعية، ويعتبر التعليم مكون أساسي في تكوين رأس المال البشري الذي بدوره يعتبر عنصرا مهما في تحقيق النمو الاقتصادي وعلى هذا الأساس سنتطرق في هذا الفصل الى المفاهيم العامة حول التعليم ورأس المال البشري والعلاقة النظرية بين التعليم والنمو الاقتصادي وأهم النماذج المفسرة له بالإضافة إلى عرض الدرسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع ومناقشتها تحديد أوجه التشابه و أوجه الإختلاف.

المبحث الأول: العلاقة النظرية بين التعليم والنمو الاقتصادي

المبحث الثاني: تحليل الدراسات السابقة

المبحث الأول: العلاقة النظرية بين التعليم والنمو الاقتصادي

تجلت العلاقة بين التعليم والنمو الاقتصادي في العديد من الدراسات والنماذج الاقتصادية حيث تم إضافة مخزون رأس المال البشري كمتغير أساسي في نماذج النمو الاقتصادي وظهرت ما يسمى بنماذج النمو الداخلية أو المعاصرة، كما ظهرت أبحاث حول الموضوع عرفت بنظرية رأس المال البشري على يد شولتز وبيكر والتي كانت الأساس لنشأة اقتصاد التعليم وبداية تفسير العلاقة بين رأس المال البشري والنمو الإقتصادي، لذلك سنتطرق في هذا المبحث إلى التعليم ونظرية رأس المال البشري عند شولتز وبيكر، وأهم الدراسات والنماذج المفسرة لعلاقة التعليم بالنمو الاقتصادي.

المطلب الأول: التعليم ونظرية رأس المال البشري

يعتبر الاستثمار في التعليم محددا أساسيا لتكوين رأس المال البشري الذي بدوره يعد من أهم العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي وتقديم خدمات انتاجية للاقتصاد وفي هذا المطلب سنتطرق لمفهوم رأس المال البشري أولا وعلاقته بالاستثمار في التعليم ثانيا.

أولا: مفهوم رأس المال البشري:

اهتم الكثير من المفكرين والاقتصاديين بدرأسة رأس المال البشري بشرح مفهومه وتحديد مكوناته وهذا ما وسنتناوله في هذا العنصر.

1-تعريف رأس المال البشري :

لقد تعدد تعاريف رأس المال البشري بتعدد المفكرين والاقتصاديين الذين اهتمو بهذا الموضوع، وسوف نتطرق لبعض التعاريف التي وجدناها خلال دراستنا:

عرف قاموس بنجوين للاقتصاد (1984) رأس المال البشري بأنه "المهارات والقدرات التي يمتلكها الفرد والتي تسمح له بكسب الدخل".[1]

عرفته منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية على أنه" المعرفة والمهارات والكفاءات والخصائص الفردية التي تسهل خلق الرفاه الشخصي والاجتماعي والاقتصادي" [2]

كماعرف قاموس أكسفورد رأس المال البشري على أنه "المهارات التي تمتلكها القوى العاملة وينظر إليها كمورد أو أصل ويشمل هذا التعريف فكرة أن هناك استثمارات في البشر (صحة-تعليم-تدريب....),وأن هذه الاستثمارات تزيد من إنتاجية الفرد.[3]

تتفق التعاريف السابقة على أن رأس المال البشري هو تراكم للمعارف والمهارات إلا أن تطور هذه التعاريف يكمن في مدى مساهمة هذه الخصائص في الانتاجية الاقتصادية فقد تطورت التعاريف من كون

[1] **UNECE**, Guide on Measuring Human Capital, the Task Force on Measuring Human Capital,new York and geneva,2016,p08
[2] **OCDE**, Mesurer le capital humain: vers une comptabilite du savoir aquis, France, 1996, p23
[3] C.Goldin, C. Diebolt, M. Haupert,handbook of cliometrics, human capital, Springer-Verlag Berlin Heidelberg 2016, p56

مخزون رأس المال البشري يسمح للفرد بكسب دخل أو الحصول على وظيفة إلى توسيع قدرته وجعله ركيزة في النمو الاقتصادي.

إذا من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن رأس المال البشري هو مجموعة من القدرات والمهارات والمعارف التي يمتلكها الفرد من خلال التعلم والتعليم والتدريب وتمكنه من تحقيق الرفاه والمشاركة الفعالة في الحياة الاقتصادية.

ثانيا:محددات رأس المال البشري:

لإعطاء رؤية أوسع حول لمفهوم رأس المال البشري لابد من التعرف على مكوناته الأساسية، ومن أهم العناصر المكونة لرأس المال البشري نذكر ما يلي:

1. **التعليم:**

عملية تفاعلية هادفة تؤدي إلى تنمية مهارات المتعلم واكتسابه للمعرفة والخبرات والقيم ,بحيث يصبح قادرا على التكيف مع متطلبات الحياة والعيش بفعالية.[1]

2. **التدريب:**

عملية تبادلية لتعليم مجموعة من المعارف والأساليب و تطوير المهارات المتعلقة بالعمل .[2]

3. **الصحة :**

تعرف منظمة الصحة العالمية الصحة على أنها حالة من اكتمال السلامة بدنيا وعقليا واجتماعيا، لا مجرد انعدام المرض أوالعجز.[3]

4. **التغذية:**

نتحدث عن سوء التغذية عندما يكون هناك نقص في الطاقة ويكون مصدر هذا النقص هوالغذاء، ويقترن هذا المشكل بالعديد من الاضطرابات الصحية، ونتحدث أيضا على سوء التغذية عندما يكون هناك نقص في العناصر الغذائية الدقيقة مثل اليود والحديد والفيتامينات ،... ومن نتائج سوء التغذية .

5. **الفقر :**

يعد مستوى الفقر من محددات رأس المال البشري ومؤشرا لقياسه كون نظرية رأس المال البشري تدعوالي الاستثمار في العنصر البشري لزيادة وتعظيم انتاجية، وهذا ما سيحسن من مستوى دخله ومعيشته ويحقق له الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية وبالتالي تقليص معدل الفقر.[4]

ثالثا : علاقة الإستثمار في التعليم برأس المال البشري :

رأينا في العنصر السابق أن التعليم يعتبر من أهم العوامل التي تساهم في تراكم رأس المال البشري، وتعتبر نظرية رأس المال البشري لشولتز وبيكر من أهم النظريات المساندة لهذا الطرح:

---

[1] أحمد حماحم، مدخل إلى علم التربية، دار الكتاب الجامعي،2014، ص35.

[2] الدكتور عصام حيدر، التدريب والتطوير، من منشورات الجامعة الإفتراضية السورية، 2020، ص1.

[3] موقع المنظمة العالمية للصحة www who int تاريخ الاطلاع 2024/01/10.

[4] بن التومي ايمان، أثر رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا، رسالة دكتوراه، جامعة البشير الابراهيمي،2021، ص22.

1. نظرية شولتز:

تعد نظرية شولتز للاستثمار في رأس المال البشري إسهاما كبيرا في مجال الاقتصاد حيث أشار إلى ضرورة اعتبار مهارات ومعرفة الفرد شكل من أشكال رأس المال الذي يمكن الاستثمار فيه. وقد صنف شولتز أشكال الاستثمار في رأس المال البشري إلى خمسة مجموعات كبرى هي[1]:

- التدريب والتكوين أثناء العمل .
- التعليم الرسمي .
- تعليم الكبار.
- الصحة .
- الهجرة والتنقل من أجل الإستفادة من فرص عمل أفضل .

وقد انتقد **شولتز** النظر الي التعليم كاستهلاك بل واقترح أن ينظر للتعليم كاستثمار في البشر يؤدي إلى تراكم رأس المال البشري وإلى تقديم خدمات انتاجية للاقتصاد ككل لأن التعليم يساهم في تحسن قدرات الأفراد وزيادة إنتاجيتهم، وبذلك يكون" **شولتز**" قد وضع بشكل واضح أسس نظرية رأس المال البشري وعلى عكس ما كان سائدا من قبل حيث كانت تعتبر كنفقات استهلاكية، كما أكد على دور التعليم والتدريب في مكان العمل في زيادة انتاجية الفرد، ومن ثم زيادة دخله والدخل الوطني ككل.[2]

ركز تحليل شولتز على التعليم الرسمي باعتباره شكلا من اشكال رأس المال طالما أنه يحقق خدمة منتجة ذات قيمة اقتصادية، ويعتبر اهم شكل من أشكال الاستثمار في رأس المال البشري لأنه يمكن أن يفسر الجانب الكبيرمن التغيرات والإختلافات في دخل الفرد والمجتمع.[3]

2-نظرية بيكر :

يعتبر بيكر أحد أهم الباحثين الذين أسهموا بأبحاثهم في تطوير نظرية رأس المال البشري، وكان أول إسهام له سنة 1964 حيث حول تركيزه لدراسة الأنشطة المؤثرة في الدخل المادي وغير المادي من خلال زيادة الاستثمار في رأس المال البشري، واهتم بدراسة الأشكال المختلفة للاستثمار البشري مثل:

- التعليم والتدريب.
- الهجرة .
- الرعاية الصحية .

كما " أن بيكر" قد افترض وجود بعض المتغيرات المحددة والمحفزة للاستثمار في رأس المال البشري، ومنها :

- متغيرات العمر المتوقعة للفرد .

---

[1] ياسين نادية، غيدة فوزية، التعليم واثره على النمو الإقتصادي في الجزائر، مجلة الإقتصاد والتنمية، مخبر التنمية المحلية المستدامة، جامعة المدية، العدد5، جانفي2016، ص46.

[2] دور الإستثمار في التعليم في تنمية رأس المال البشري، دراسة تقييمية لحالة الجزائر، مجلة الإقتصاد الجديد، المجلد2، العدد11، تاريخ النشر2014، ص102.

[3] قاضي نجاة، دور التعليم في تنمية رأس المال البشري من أجل الحد من البطالة في الجزائر، مجلة الإقتصاد الجديد، المجلد2، العدد11، تاريخ النشر 2014، ص61.

- الاختلافات في الأجور.
- والمعرفة.

ركز بصفة خاصة على التدريب وحاول القيام بتحليله من الناحية الاقتصادية، حيث أنه فرق بين نوعين من التدريب:

أ-التدريب العام: هوذلك النوع من التدريب الذي يزيد من إنتاجية الفرد الحدية في المنظمة التي تقدم له التدريب، وكذلك في أي منظمة أخرى قد يعمل بها؛ ويمكن للمنظمة أن تحقق عائدا من تقديم هذا النوع من التدريب إذا زاد الناتج الحدي للفرد عن الأجر الممنوح له من طرف المنظمة.

-ب التدريب المتخصص: هذا النوع يزيد من الإنتاجية الحدية للفرد في المنظمة التي تقدم له التدريب بدرجة اكبر من إنتاجيته الحدية إذا ما عمل بأي منظمة أخرى، وتوجد صور عديدة لهذا النوع من التدريب، فالموارد المنفقة في المنظمة تمثل نوعا من الإنفاق على التدريب المتخصص.[1]

من خلال تعمقنا في مطالعة الأدبيات الاقتصادية التي تناولت تحليل ودراسة نظرية رأس المال البشري يمكن القول أن شولتز وضع حجر الأساس عن طريق اعتبار أهمية الاستثمار في البشر بأهمية الاستثمار المادي وأكد على دور التعليم وخاصة الرسمي في رفع الانتاجية، وواصل بيكر دراسته انطلاقا من أعمال شولتز إلا أنه ركز على التدريب كوسيلة لصقل المهارات والمعرفة المكتسبة وجعلها أكثر فعالية في الانتاج.

المطلب الثاني: مفهوم الاستثمار في التعليم و مؤشراته

يعتبر التعليم في وقتنا الحالي عملية أساسية لنمو المجتمعات وتطورها، حيث يسهم في بناء قدرات الأفراد وزيادة إنتاجيتهم سنتطرق في هذا المطلب لمفهوم التعليم وأهم مؤشراته والأهمية الاقتصادية للتعليم .

اولا: مفهوم الاستثمار في التعليم:

1. أنواع الاستثمار:

أ. الاستثمار الحقيقي والاستثمار المالي:

يقصد بالاستثمار الحقيقي هو الذي يتحقق من شراء وبيع أو استخدام الأصول الإنتاجية التي تعمل على زيادة السلع والخدمات بشكل فائض مما يزيد من الناتج القومي الإجمالي، أما الاستثمار المالي لا ينتج عنه زيادة حقيقية في إنتاج السلع والخدمات وإنما يتم من خلال نقل ملكية وسائل الإنتاج والأموال المستثمرة من مستثمر لآخر والمتمثلة بشراء تكوين رأسمال موجود، كالأسهم والسندات وشهادات الإيداع واذونات الخزينة مما يعمل على تحقيق إيرادات ووفرات مالية.

ب-الاستثمارات في الموارد البشرية والاستثمارات الاجتماعية:

يعد الاستثمار في الموارد البشرية نوع مهم من أنواع الاستثمار يركز على الثروة البشرية ويقوم على أساس التنمية البشرية في إعداد وتدريب أفراد المجتمع ورفع المستوى التعليمي والمهني ليكونوا أداة فاعلة في

[1] بعوني ليلى، دراسة علاقة رأس المال البشري بالنمو الاقتصادي مع تطبيق على حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2026، ص15-16.

سياسة التنمية الاقتصادية للدولة، أما الاستثمارات الاجتماعية فيقصد بها الاستثمارات التي تستهدف زيادة الرفاهية الاجتماعية للأفراد، ويندرج الاستثمار في التعليم ضمن الاستثمارات في رأس المال البشري .[1]

ثانيا: تعريف التعليم :

يعرف قاموس OXFORD التعليم على أنه عملية تدريس (**teaching**) وتدريب (**training**) وتعلم(**Learning**) خاصة في المدارس والكليات والجامعات لتحسين المعرفة وتطوير المهارات.[2]

كما يعرف التعليم على بأنه ذلك النشاط الذي يقوم به شخص معين لتسهيل عملية التعلم لشخص أخر، وإحداث تغيرات معرفية ومهارات لديه، ويحدث بذلك بشكل مقصود من المعلم لتغيير سلوك المتعلم، لذلك يعتبر التعليم عملية تفاعل اجتماعي بين المعلم والمتعلم لتطوير معارف ومهارات واتجاهات وقيم معينة عند المتعلم ولتحقيق أهداف تربوية متعددة، بما يعني أن هناك جهد مقصود لمساعدة الآخرين على التعلم وتزويدهم بالمعارف العامة والمهارات اللازمة.[3]

كما يقصد بالتعليم أنه عملية اكتساب المهارات والخبرات، والمعلومات التي يحتاج إليها الإنسان ليكون قادرا على الإبداع، وخلق الجديد، والإضافة إلى الإنسانية وإلى التراكم المعرفي، فالتعليم هو النشاط الذي يتم بموجبه تحويل المعلومات من شخص إلى شخص أخر، كما يأخذ طابع نشاط منظم وهادف وواضح في مستوياته الفردية والاجتماعية والمدرسية، كما يتضح مفهوم التعليم بصورة أفضل وأكثر تنظيما في المدارس.[4]

ثالثا: مؤشرات التعليم :

تستخدم مؤشرات التعليم لقياس جودة وفعالية نظم التعليم في العالم، وتتمثل أهمها في :

1. معدل التمدرس:

يشير معدل التمدرس إلى نسبة عدد التلاميذ المسجلين في الطور الابتدائي والطور المتوسط إلى عدد الأطفال الذين هم في سن ما بين 06 و15 سنة، وكذا الثانوي وحتى التعليم العالي .

2. متوسط عدد سنوات الدراسة:

يشير إلى متوسط عدد سنوات التعليم التي حصل عليها الأشخاص الذين هم في سن 15 سنة وما فوق، استنادا إلى مستوى التحصيل العلمي للسكان محسوبا بسنوات الدراسة التي يفترض أن يمضيها الطالب في كل مرحلة من مراحل التعليم.

3. مؤشر الأمية:

يعتبر معدل الأمية من أهم المؤشرات المستخدمة في قياس رصيد رأس المال البشري كميا، ومن البديهي أن زيادة معدل الأمية لدى الكبار تعتبر تخفيضا كميا ونوعيا في رأس المال البشري، وأن انتشار الأمية

---

[1] إسراء سعد فهد، مفهوم الإستثمار والأنواع، محاضرات في مادة الإستثمار السياحي، الفصل الأول.

[2] Oxford dicttionary (03/01/2024,6:00 أخر تصفح)

[3] جان عبدالله توما، التعلم والتعليم (المدارس وطرائق)، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، طبعة1، 2011، ص20.

[4] عبد السلام يوسف الجعافرة،" التربية والتعليم بين الماضي والحاضر، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص3.

ينعكس بشكل أكيد على إنتاجية عنصر العمل ويشكل أيضا عقبة في تحسين شروط التنمية وجهود القضاء على الفقر، وفي هذا الصدد تم اقتراح مؤشرين هما:

أ – نسبة الأمية للشريحة العمرية 24 – 15 سنة؛

ب – نسبة الأمية للشريحة 15 سنة فما فوق.

4. معدل الإلمام بالقراءة والكتابة:

يشير إلى نسبة السكان الذين هم في سن 15 سنة وما فوق، والذين يملكون القدرة على كتابة مقطع قصير وسهل عن حياتهم اليومية وقراءته وفهمه.[1]

5. الإنفاق العام على التعليم:

هو مجموع النفقات العامة على التعليم، زائد الإعانات والتحويلات التي تقدم للتعليم الخاص على مستوى مختلف المراحل التعليمية، ويحسب كنسبة مئوية من الناتج المحلي الخام.

6. مخرجات النظام التعليمي:

يشمل مخرجات التعليم الأساسي والثانوي والعالي، وكذا مخرجات التعليم والتدريب المهني والمراكز المهنية، كما يشمل أيضا المتسربين من المراحل الدراسية المختلفة.

7. مؤشر الرقم القياسي للتعليم:

وهوعبارة عن توليفة من معدلات الالتحاق بالمراحل الابتدائية والثانوية والجامعية ومعدل معرفة القراءة والكتابة ومعدلات التأطير[2].

رابعا: الأهمية الاقتصادية للتعليم:

إنّ الاهتمام بدراسة العلاقة بين التعليم والنمو الاقتصادي ظهر واضحا بعد الحرب العالمية الثانية، وخاصة بعد أن اتضح عدم إمكانية رد كامل الناتج إلى عوامل الإنتاج المادية من عمل ورأس مال,هنا بدأت الحاجة إلى رأس المال البشري,حيث أشار shultz وbecker إلى أن بعض نفقات الأفراد تؤثر على قدراتهم الإنتاجية ، وبالتالي تؤثر على إيراداتهم في المستقبل[3]، من بين هذه النفقات الإستثمار في التعليم، حيث أن:

- التعليم يعمل على توفير القدرات الادارية والتنظيمية والتي من خلالها يتم العمل على تحقيق التخصيص الأمثل للموارد المتاحة في الاقتصاد سواء كانت طبيعية أو مادية بالشكل الذي يضمن تحقيق أقصى نفع اقتصادي ممكن بحيث يتم توجيه هذه الموارد نحو المجالات التي تحقق أكبر عائد أومورد.

[1] غيدة فلة، غيدة فوزية، أثر الإستثمار في التعليم على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية باستخدام نوذج ARDL، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، العدد 3، جوان 2013، ص4.

[2] – منذر واصف المصري، العولمة وتنمية الموارد البشرية، الإمارات العربية المتحدة ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2004، ص16.

[3] عبير شعبان عبد الحفيظ، قياس أثر التعليم على النمو الاقتصادي دراسة مقارنة بين مصر و ماليزيا خلال الفترة (1976–2019)، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، العدد16، الاسكندرية، ص975.

- من خلال تطوير التعليم يمكن إحداث تطور في المعرفة التكنولوجية، مما ينعكس بطريقة ايجابية على العملية الانتاجية مما يؤدي إلى زيادة درجة الانتفاع الاقتصادي منها باستخدامها بدرجة وأكبر وتقليل الجهد البشري الذي يتم بذله في العمليات الانتاجية.
- يساهم التعليم الدقيق والمميز في رفع من الاستثمار والادخار للمجتمع.
- التغيرات التكنولوجية وما تتضمنه من تطورات تقود بالضرورة الى تغيرات في الوظائف والمهن والنشاطات التي تؤدي في الغالب الى زيادة الطلب على المعارف والمهارات الأعلى[1].
- صنع قوة عاملة أكثر إنتاجية مع إمدادها بكل ما تحتاجه من معرفة ومهارة.
- يسهل التعليم نشر ونقل المعرفة الضرورية لفهم ومعالجة المعلومات الجديدة ولتنفيذ التقنيات الجديدة بنجاح، مما يؤدي أيضا إلى النمو الاقتصادي.

– الشكل الأتي يوضح لنا اهمية الاستثمار في التعليم في تطوير جودة التعليم من خلال بناء القدرات والمهارات التي تساعد في توسع العلاقات البشرية بالتالي تؤدي الى زيادة الانتاجية وتحقيق النموالاقتصادي[2] :

الشكل(1):العلاقة بين التعليم و النمو الاقتصادي

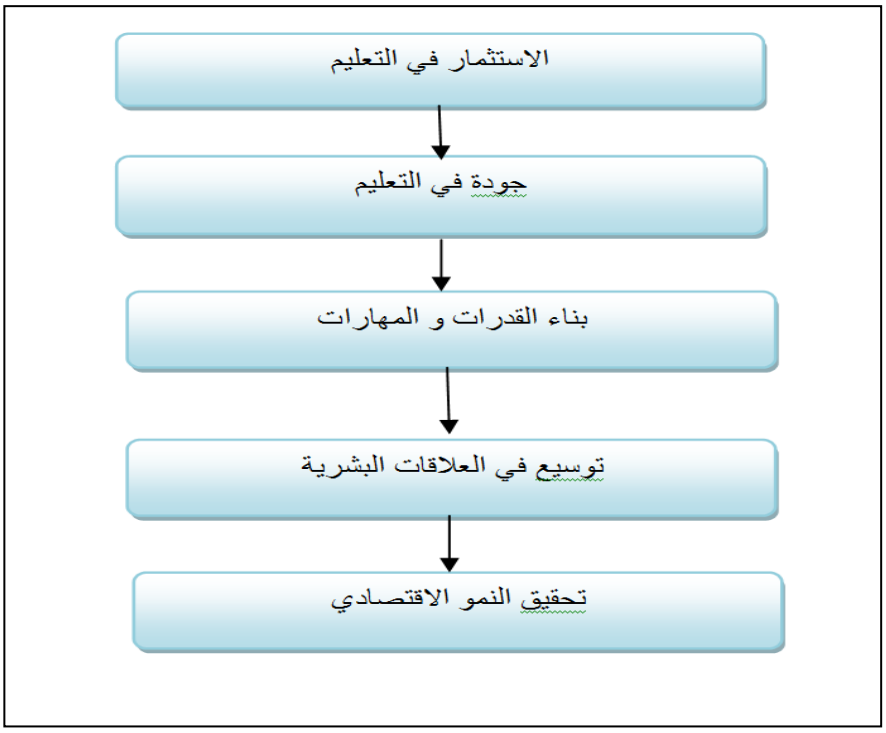

المصدر:محمد نعمة محمد الزبيدي، العلاقة بين الإستثمار في التعليم والنمو الاقتصادي، جامعة القادسية كلية الإدارة والاقتصاد، ص248

[1] بوزيدي محمد، دور اقتصاديات التعليم في النمو الاقتصادي ومواجهة تحديات الواقع، دراسات اقتصادية، المجلد 15، العدد01، 2021، ص150.

[2] محمد نعمة المحمد الزبيدي، العلاقة بين الإستثمار في التعليم والنمو الاقتصادي في العراق، مجلة الوسيط ،العدد14،2018، ص248.

المطلب الثالث: تأثير التعليم على بعض عناصر النمو الاقتصادي

أضحى التعليم في وقتنا الحالي ضرورة لتحقيق النمو الاقتصادي فقد ساهم الاستثمار في التعليم ورفع فعاليته في نهوض الكثير من الدول كانت تعد دول نامية لتصبح اليوم من الدول الصناعية المتقدمة، لذلك سنتطرق في هذا المبحث الى إبراز مساهمة الاستثمار في التعليم في تحقيق النمو الاقتصادي دون الخوض في تفاصيل هذا المفهوم الذي يعتبر موضوعا واسعا تناولته الدراسات السابقة بالتفصيل وإنما سنكتفي بالنقاط التي تخدم دراستنا بشكل مباشر.

أولا: مفهوم النمو الاقتصادي:

النمو الاقتصادي هو عملية ضرورية لتحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل والحد من الفقر كما أنه أداة اساسية لتسيير مختلف اقتصاديات دول العالم، وسنتعرف في هذا العنصر لأهم تعاريف النمو الاقتصادي وعناصره .

1. تعريف النمو الاقتصادي:

تعريف1:

النمو الاقتصادي هو الزيادة المستمرة في دخل الفرد أو قوة شرائية.[1]

تعريف2:

وفقا لفرانسوا بيرو، يمكن تعريف النمو الاقتصادي على أنه "عملية مستمرة ودعم تزايد الإنتاج الحقيقي (أوPIB الحقيقي) في الوقت المناسب"[2]

من خلال التعريفين السابقين يمكننا القول أن النمو الاقتصادي هو عملية زيادة في الإنتاجية الاقتصادية للدولة أو المنطقة خلال فترة زمنية محددة، ويتم قياسه عادة بزيادة الناتج المحلي الإجمالي (الناتج الاقتصادي للبلد) ويعكس النمو الاقتصادي مستوى الحياة والرفاهية للمجتمع.

2. عناصر النمو الاقتصادي في النظرية الكلاسيكية :

عناصر النمو الاقتصادي يمكن حصرها في :

أ. **العمل:** ونعني به "مجموع القدرات الفزيائية والثقافية التي يمكن للإنسان استخدامها في انتاج السلع والخدمات الضرورية لتلبية حاجياته".

ب. **رأس مال:** "مجموع السلع التي توجد في وقت معين في اقتصاد معين "، يساعد على تحقيق التقدم التقني من جهة وعلى توسيع الانتاج بواسطة الاستثمارات المختلفة المحققة من جهة أخرى.

ج. **التقدم التقني:** ويعني الاستخدام الامثل لعوامل الانتاج في العملية الانتاجية.[3]

ثانيا: تأثير التعليم على بعض متغيرات النمو الاقتصادي:

أ. **علاقة التعليم بالدخل:**

[1] Edward A. hudson, economic groth, veron press, spain, 2015, p22

[2] Alexander NSHUE MBO MOKIM, croissance economique, lharmattan, paris,2014,p22

[3] جلال خشيب، النمو الاقتصادي، شبكة الألوكة، ص10. https://books4arabs.com/B8/books4arab.com_SP0263.pdf

توجد علاقة بين العلم والدخل فكلما ارتفعت نسبة التعليم كلما زاد دخل الفرد في علاقة طردية حسب نظرية شولتز ويمكن قياس تطور المجتمعات بقياس نسبة المتعلمين بها، ومع استمرار التطور التقني والتكنولوجي فإن الزيادة في عدد الأشخاص الأعلى تعليما يصبح ضرورة، مع ارتفاع دخل الأفراد الأكثر مهارة وأصحاب المعارف الأكثر طلبا في سوق العمل.[1]

ب. علاقة التعليم بالبطالة:

إن التوسع في التعليم يقلل من احتمالات البطالة ومدتها إلى حد ما، ونظرا لأن الأفراد المتعلمين يصعب الاستغناء عنهم وفصلهم من العمل بما أنهم مدربون ويمتلكون مهارات في التخصصات التي تحتاجه المؤسسات، كما أنه في الحالة التي يصبحون فيها عاطلين عن العمل فإن الفترة التي يقضونها بدون عمل لن تكون مساوية لتلك التي يمضيها الأفراد الذين يقل مستواهم التعليمي عنهم.

ج-علاقة التعليم بالإنتاج:

تمثل النظم التعليمية أحد العناصر الرئيسية في تكوين محددات ونمو إنتاج وصادرات الدول بل وتشكل عنصرا هاما في قدرة النظام على استعارة التكنولوجيا الأجنبية كذلك يساهم في اكتساب المهارات والقدرات الإدارية وتطوير العلوم الأساسية والاختيار المناسب لواردات التكنولوجيا وتطوير التقنيات، كما يعتبر التعليم الثانوي والتعليم العالي من العناصر الحاسمة في تطوير المؤسسات الرئيسية المنتجة.[2]

المطلب الرابع: الدراسات والنماذج التي تناولت علاقة التعليم بالنمو الاقتصادي

أثبتت الكثير من الدراسات العالمية في عديد من دول العالم الإسهام الكبير للتعليم في النمو الاقتصادي فالتقدم لم يعد يرتبط بمصادر الثروة الطبيعية المتاحة للأمة بقدر ارتباطه بمصادر ثروتها البشرية، وعليه يعتبر الاستثمار التعليمي في رأس المال البشري أولوية إستراتيجية لكل البلدان الاقتصادي، سنتطرق في العنصر إلى أهم الدراسات التي تثبت علاقة التعليم بالنمو الاقتصادي و النماذج المفسرة لها.

أولا: دراسات حول علاقة التعليم بالنمو الاقتصادي:

اكدت العديد من الدراسات على اهمية التعليم في النموالاقتصادي من اهم تلك الدراسات:

أ. دراسة شروملين:

[1] عبد الله عمر، مختاري فيصل، التعليم والنمو الإقتصادي، مجلة التنظيم والعمل، المجلد12، العدد2، سنة النشر 2023، ص108،109

[2] زينب إسماعيل هيشان العشيبات، مرجع سبق ذكره، ص201.

أظهرت الدراسة التي قام بها شروملين سنة 1924 ان انتاجية العامل غير المتعلم تزداد بنسبة (30%) بعد عام واحد من الدراسة الابتدائية و320% بعد 13 سنة و600% بعد الدراسة الجامعية كما توصل شروملين من خلال دراسته أن العائد الاقتصادي من التعليم الابتدائي يعادل 37 مرة الانفاق على التعليم وأن الدولة تسترجع الاموال المستثمرة وفائدتها خلال سنة ونصف الاولى من عمل العامل.[1]

ت. دراسة ريداوي وسميث:

جرت في انجلترا للمدة ما بين عام 1947-1954 والتي تناولت زيادة الانتاج في معامل الصناعات التحويلية وتوصلت الدراسة الى أن هذه الزيادات في الانتاج لا تعود لزيادة راس المال وعدد العاملين إلا بمقدار الربع أما المتبقي من تلك الزيادات يعود إلى عوامل تتعلق بالتطور التقني بسبب الاعداد والتدريب للعنصر البشري.[2]

ج. دراسة شولتز وبيكر:

قام بيكر بحساب العائد على راس المال البشري بطريقة الفروق بين الدخل لفرد متعلم وآخر غير متعلم، فتبين من الدراسة أن متوسط العائد الاستثماري للفرد الامريكي الذي يصل في تحصيله العلمي الى المرحلة الجامعية هو10 % إلى 12 % سنويا، ويعتبر هذا العائد مرتفع نسبيا اذا ما قورن بعوائد راس المال المادي بانواعه.[3]

درس شولتز العلاقة الموجودة بين نفقات التعليم والدخل، ولاحظ أن الموارد المخصصة للتعليم في الولايات المتحدة الأمريكية تضاعفت مابين 1900و1956 بمرتين أكثر من الموارد الحقيقية للمستهلكين ومن التكوين الخام لرأس المال الثابت، لأنه وجد أن زيادة نفقات التعليم بمقدار 3,5 %يقابله نمو للدخل القومي الحقيقي بمقدار 1%.[4]

د. دراسة ستروملين:

في دراسة قام بها ستروملين حيث أخذ 3600 عامل يمارسون أعمال ميكانيكية جسدية في المصانع ودرس أثر العوامل (السن، مدة الخدمة، التعليم) في المهارة والإنتاجية وزيادة الأجور، فتبين له أن درجة المهارة تزيد مع تقدم السن حتى 32 سنة ثم تبدأ بالتناقص وأن مدة الخدمة تترابط مع درجة المهارة بزيادة طردية، فكلما زادت مدة الخدمة زادت المهارة، وان التعليم يزيد المهارة، فكلما زادت سنوات التعليم زادت المهارة ومن هنا أكد ستروملين أن العوامل الأساسية التي تأثر في انتاجية العمل هي السن مدة الخدمة والتعليم .

[1] بن لبان محمد، الاستثمار في التعليم واثره على النمو الاقتصادي، المجلة الجزائرية للمالية العامة، العدد07، المركز الجامعي مغنية،2017، ص20.

[2] محمد نعمة المحمد الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص245.

[3] بوضياف حفيظ، أثر التعليم على النمو الاقتصادي في الجزائر1967-2010، مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، العدد 22،ديسمبر2014، ص35.

[4] ياسين نادية، غيدة فوزية، مرجع سبق ذكره، ص48.

استنتج ستروملين في بحثه عن العائد الاقتصادي للتعليم ومقارنته بالإنفاق على التعليم أن العائد يعادل 37مرة قيمة الإنفاق، وأن الدولة تحصل على رأس المال المستثمر في التعليم وفوائده خلال السنة الاولى لممارسة العامل لعمله .[1]

هـ. دراسة اكروست:

في دراسة قام بها الاقتصادي البلجيكي اكروست (1959) على النرويج حاول تحديد دور العوامل التي تؤثر في زيادة الإنتاج باستخدام دالة الإنتاج كوب دوغلاس، حيث حاول إبراز أهمية العنصر البشري (الإدارة، المهارات المهنية والمعرفة التكنولوجية) للنموالاقتصادي واعتباره عاملا مهما كما هوالحال بالنسبة لرأس المال المادي, وتوصل إلى النتائج التالية :

-زيادة 1% في كمية رأس المال المادي سوف تؤدي إلى زيادة في الإنتاج القومي مقدارها ،0.2% بافتراض ثبات الإدارة والعمالة.

-زيادة 1% في العمالة تودي إلى زيادة الإنتاج بمقدار 0.7% في الناتج القومي، بافتراض ثبات رأس المال المادي والإدارة.

إذا بقي رأس المال المادي والعمل ثابتان، فان الناتج القومي سوف يزداد بمقدار 1.8% سنويا نتيجة للعنصر البشري فقط، وذلك بسبب التحسن التدريجي للإدارة والتكنولوجيا.

- فخلال الفترة 1948- ،1955 بلغ معدل نمو عنصر العمل ،0.6% بينما بلغ معدل نمورأس المال المادي ،5.6%. [2]

ثانيا: نماذج النمو الداخلي :

أ. نموذج رومر:

تمكن "رومرRomer 1986 من إعطاء نظرة جديدة للنظرية الكلاسيكية المحدثة، وهذا عن طريق الفرضية المتمثلة في إدخال عامل التعليم، كما اعتبر أن رأس المال المادي يمارس تأثيرا كبيرا و مباشرا على النشاط الاقتصادي لكن تركيزه انصب حول تراكم حيث اعتبر أن المعرفة سلعة يجب على المؤسسات الاستفادة منها بتكلفة قليلة ويعتمد هذا النموذج الفرضيات التالية [3]:

- التطور التقني داخلي المنشأ وهو نتيجة إنتاج المعارف من طرف باحيثين دافعهم الربح .
- التطور التقني المرتبط بنشاط البحث والتطوير (R&D) هو أساس تفسير ارتفاع معدلات النمو في البلدان الأكثر تقدما.

وكلا الفرضيتين تدور حول مساهمة العنصر البشري المتعلم.

[1] عبد الله عمر، مختاري فيصل، مختاري مليكة، مرجع سبق ذكره، ص105.

[2] بعوني ليلى، مرجع سبق ذكره، ص76.

[3] رحماني العربي، أثر التدفقات المالية والتطور المالي على النمو الإقتصادي في الجزائر في الفترة (1990-2015)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص اقتصاد قياسي، جامعة الجزائر3، 2017، ص15.

ت. نموذج لوكاس :

حسب لوكاس فإن الاستثمار في رأس المال البشري يسمح للأفراد باستعمال التكنولوجيا المتاحة، وأن الأفراد سيفاضلون بين المنفعة الحاضرة والمنفعة المستقبلية، مع العلم أنه كلما زاد تكوين رأس المال البشري والاستثمار فيه كلما زادت الإنتاجية والدخل مستقبلا. ويستغل الأفراد كذلك وقت الراحة من أجل الإنتاج أو متابعة التكوين، وعلاوة على ذلك وبالإضافة إلى المردودية الداخلية، فالتعليم هو مردود خارجي مرتبط بفعل الاستثمار في التكوين والذي يكون ربحه غير مباشر

اقترح لوكاس سنة 1988 نظرية مبنية على رأس المال الفيزيائي، و بالخصوص الأثر الخارجي الناتج عن رأس المال البشري الذي يتحرك بطريقة مباشرة على الإنتاج ,و يعتمد هذا النموذج على الفرضية :

- اعتبار أن الاقتصاد مكون من قطاعين، الأول مكرس لإنتاج السلع، والثاني في تكوين رأس المال البشري.[1]

بالمختصر يمكننا حصر العلاقة النظرية للتعليم بالنمو الاقتصادي في كل من دراسات الاقتصاديين وتجاربهم بالإضافة إلى النماذج الاقتصادية المعاصرة التي أضافت العنصر البشري المتعلم الى معادلات النماذج التقليدية واعتبره عنصرا اساسيا لتحقيق النمو الاقتصادي.

النماذج النظرية لراس المال البشري والنمو مبنية على افتراض أن المعرفة والمهارت التي يمتلكها الأفراد تزيد من الإنتاجية بشكل مباشر، وتزيد من قدرة الاقتصاد على تطوير واعتماد تقنيات إنتاجية جديدة.

من خلال ما سبق نستنتج ان للتعليم دور في تحقيق النمو الاقتصادي اذ انه يساهم في خلق طاقات انتاجية جديدة وتحسين نوعية القوى العاملة وزيادة قدرتها الانتاجية وادارة الموارد الاقتصادية بكفاءة عالية وكل هذا له تأثير ايجابي على النمو الاقتصادي.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

بعد تطرقنا لأهم الجوانب النظرية التي تناولت موضوع رأس المال البشري والتعليم والنمو الاقتصادي .سوف نتطرق في هذا المبحث لبعض الدراسات التي تناولت موضوعنا من الجانب النظري والجانب التطبيقي حيث اعتمدنا على أطروحات دكتوراه ومقالات لها علاقة بموضوعنا، والتي قامت بدراسة رأس المال البشري والتعليم والنمو الاقتصادي، بإضافة إلى محاولة إجراء مقارنة بين هاته الدراسات والدراسة التي قمنا بها من حيث أوجه التشابه والاختلاف في ما بينها وكيفية الاستفادة منها.

المطلب الأول: الرسائل الجامعية باللغة العربية

أولا: دراسة موهوني مليكة بعنوان" **أثر التعليم على النموالاقتصادي–دراسة حالة الجزائر** "، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد كمي، جامعة جامعة الجزائر3 كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير السنة الدراسية 2015/2014.

[1] ضيف أحمد، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر الفترة(1989–2012)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص نقود ومالية، جامعةالجزائر3، 2015، ص54.

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة أثر التعليم على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2013) وتحليل الجهود المبذولة من طرفها في لتكوين رأس المال البشري وتأثيره على النمو باستعمال مؤشر الالتحاق بالمستويات التعليمية للطبقة النشطة كمقياس للتعليم باستعمال دالة الإنتاج من نوع كوب-دوغلاس هذا المؤشر يعتبر مقياس مباشر للمعرفة المكتسبة من التعليم، وبالتالي نوعية وكفاءة العمالة من الناحية الاقتصادية، ومؤشر متوسط سنوات الدراسة في قياس مخزون رأس المال البشري.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج :

- تؤكد كل الدراسات النظرية على الدور الإيجابي والفعال لرأس المال البشري في النمو الاقتصادي.
- رأس المال البشري يساهم إيجابيا في تدعيم الإنتاج، بالتالي فهو يساهم في النمو الاقتصادي وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية.
- مساهمة رأس المادي ضعيفة مقارنة بعنصر العمل .
- عنصر العمل أصبحت مساهمته موجبة في تدعيم الناتج يعني أن زيادة العمل تؤدي إلى زيادة الناتج.
- هناك أثر موجب ومعنوي لمختلف المستويات التعليمية (إبتدائي، متوسط، ثانوي) للطبقة النشطة على الناتج، يعود الأثر الإيجابي لهذه المستويات التعليمية، بكون تخصص مراكز التكوين المهني عموما للطلبة الراسبين في شهادة البكالوريا، أو لذوي مستوى التعليم الثانوي، كما أنه وحسب الإحصائيات، فإن نسبة القوى العاملة التي تحمل المؤهل العلمي دون الثانوي حظيت بالنسب الأكبر من القوى العاملة مقارنة بالمستوى الجامعي، وأن نسبة القوى العاملة ذات مستوى التعليم المتوسط لم تعرف انخفاض عبر الزمن.
- بالنسبة للتعليم الجامعي فهو غير معنوي بمعنى عدم تأثير هذا المستوى على الناتج بالتالي على النمو الاقتصادي.

ثانيا: دراسة إيمان بن التومي بعنوان" **أثر رأس المال البشري على النموالاقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا-دراسة قياسية باستخدام نماذج البانل-** "، أطروحة دكتوراه، تخصص مانجمنت واقتصاد تطبيقي، جامعة محمد البشير الابراهيمي، برج بوعريريج-كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسير، السنة الدراسية 2021/2020

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى تأثير رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث حاولت من خلالها قياس وتحليل أثر رأس المال البشري باستخدام مؤشرات الصحة والتعليم على النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال الفترة (2002-2018) باستخدام نماذج البانل.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- للتعليم أثر إيجابي على نمو إجمالي الناتج المحلي.

- للصحة أثر إيجابي على نمو إجمالي الناتج المحلي.
- الدول ذات الدخل الفردي المرتفع تتمتع بمستوى مخزون أرس مال بشري أعلى مما يدعم فرضية "شولتز" المتعلقة برأس المال البشري والتي تقول بأنه كلما زاد مخزون رأس المال البشري للفرد ارتفع دخله أي أن رأس المال البشري يحسن المستوى المعيشي ويؤدي إلى الرفاه الاجتماعي والعكس صحيح.
- تمتلك دول الشرق الأوسط مخزون رأس مال بشري فوق المتوسط، كما تبين أن الحكومات تبدي اهتمام واستثمار متصاعدين بهذا العنصر خلال فترة الدراسة مما يؤكد الدور الفعال الذي يلعبه أرس المال البشري في عصرنا الحالي.
- رأس المال البشري يؤثر تأثيرا إيجابيا على النمو الاقتصادي في كل من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلا إن نتائج القياس بينت أن حجم وطريقة التأثير تختلف بين الدول يرجع هذا إلى نتائج التباين في مخزون رأس المال وباقي المتغيرات بين الدول وإلى الخصائص الاقتصادية والسياسية لكل منطقة.
- دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لا تعاني من نقص في العمالة أو رأس المال لكن نتائج القياس تشير إلى أن تأثيرهما ضعيف على الإنتاجية وهذا يدل على وجود مشاكل في انخفاض الفعالية، التي قد تكون مرتبطة بنظام التوظيف والإنفاق أو بنوعية التعليم.
- مستويات الانتاجية ومعدلات النمو في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تنمو بشكل بطيء ولا تزال متدهورة رغم وجود الإمكانات والطاقات البشرية والطبيعية.

ثالثا: دراسة ريمة الولهي

بعنوان" **الدور الجديد للجامعة: دراسة تجارب مختارة**"، الاطروحة دكتوراه، تخصص مانجمنت واقتصاد تطبيقي، جامعة محمد البشير الإبراهيمي رج بوعريريج، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسير، السنة الدراسية 2020/0191 .

هدفت هذه الدراسة إلى معالجة الدور الجديد للجامعة بأبعاده الثلاث(التعليم المستمر، الابتكار، والمشاركة المجتمعية) في كل من: المملكة المتحدة وماليزيا والجزائر، من خلال استعراض خصوصية هذا الدور وأهم العوامل التي أدت إلى ظهوره ومؤشرات قياس كل بعد من أبعاده من خلال مجموعة من المؤشرات الصادرة عن بعض الهيئات والمؤسسات الدولية.

تم التوصل من خلال هذه الدراسة إلى عدة نتائج:

- بالنسبة للولايات المتحدة: تؤدي الجامعة دورا مميزا وفعالا في تحقيق الدور الجديد للجامعة من خلال أبعاده الثلاث:

-في بعد التعليم المستمر: من خلال الجهود التي بذلتها في توفير خطط واستراتيجيات وبرامج التعليم المستمر استجابت بشكل واضح لتحديات اقتصاد المعرفة خاصة فيما يخص تغير طبيعة أسواق العمل وزيادة الطلب على الخريجين ذوي كفاءات و مهارات التعامل مع التكنولوجيا .

– في بعد الابتكار: تؤدي جامعات المملكة المتحدة دورا مهما في عملية إنتاج المعرفة من خلال قدرتها على الإبتكار وذلك بسبب فعالية نظامها الوطني للابتكار وقوة الترابط بين مكوناته، وبسبب إنفاق الحكومة على البحث والتطوير، ويظهر ذلك من خلال مخرجات الجامعة من براءات إختراع.

–بعد المشاركة المجتمعية: تقدم الجامعة مساهمة كبيرة للمجتمع والأفراد و التماسك الاجتماعي بعدة طرق:تقديم المشورة و الاستشارات للسكان المحليين والشركات، تساعد على تشكيل السياسة والإستراتيجية المحلية، وتربط الأبحاث بالأولويات المحلية.

- بالنسبة لماليزيا: تؤدي الجامعات الماليزية دورا فعالا لكن بتأثير أقل من جامعات الولايات المتحدة.

–في بعد التعليم المستمر: التعليم المستمر أحد المبادئ الأساسية في المخططات الإستراتيجية للحكومة الماليزية، مما يعكس جهود الدولة نحو جعل التعلم المستمر طريقة حياة، وكللت هذه الجهود بتعدد مقدمي التعليم المستمر(جامعات التعليم المفتوح، كليات المجتمع، كليات الفنون التطبيقية).

–في بعد الإبتكار: بذلت الحكومة الماليزية جهود في تنشيط الإبتكار من خلال الإنفاق على البحث والتطوير ودعم العلاقة بين الجامعة والصناعة، ويظهر ذلك من خلال عدد براءات الإختراع المشتركة والبحوث التعاونية.

–بعد المشاركة المجتمعية: تقوم الجامعات الماليزية بمجموعة من الخدمات الموجهة للمجتمع، استشارات قانونية، والقيام بالأعمال الخيرية، والقيام بالأنشطة الثقافية، وذلك من خلال إنشاء شعبة الصناعة والإتصال المجتمعي في جميع الجامعات الحكومية في البلاد.

- بالنسبة للتجربة الجزائرية: الدور الجديد للجامعة محدود جدا ويتجلى ذلك من خلال أبعاده الثلاث :

–التعليم المستمر في الجامعات الجزائرية محدود جدا، حيث مازال يعاني من الكثير من الإختلالات سواء بالنسبة لضعف البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال، أو مدى رغبة هيئة التدريس والطلبة في تلقي وإلقاء هذا النوع من التعليم .

–بعد الابتكار: اتخذت الحكومة الجزائرية مجموعة من السياسات للرقي بمنظومة الابتكار التي سمحت بتكوين قدرات هامة في مجال البحث، لكن حركية المؤسسات المكلفة بالبحث العلمي، وكثرة انتقال الهياكل المكلفة للبحث من وصاية إلى أخرى، لم يمكن الباحثين من الاستقرار والتطور، وضعف الإنفاق على البحث والتطوير ومحدودية مصادر التمويل، وضعف العلاقة(جامعة- صناعة) .

رابعا: دراسة مرادسي حمزة بعنوان "**التعليم والنمو الاقتصادي دراسة مقارنة**"، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد تطبيقي وإدارة المنظمات، جامعة جامعة باتنة (1)– الحاج لخضر– كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم علوم التسيير، السنة الدراسية 2019/2018.

هدفت هذه الدراسة إلى بحث العلاقة بين التعليم والنمو الاقتصادي في كل من الجزائر وماليزيا، من خلال المقارنة بين التجربتين حيث تم اختيار الجزائر وماليزيا من حيث تشابههم في بعض المعايير التاريخية لكن ماليزيا أصبحت واحدة من الدول الإسلامية التي حققت معدلات نمو مرتفعة ،فين حين ضلت الجزائر تراوح

مكانها ضمن دائرة التخلف، تم استخدام المقارنة والمنهج الإستقرائي والإقتصاد القياسي باعتماد مجموعة من المؤشرات : الناتج المحلي الإجمالي، العمل، حجم الإنفاق على التعليم، المستوى التعليمي للعمالة، وتم في هذه الدراسة تقييم مختلف السياسات التنموية المنتهجة في ماليزيا والجزائر .

توصلت الدراسة عدة نتائج:

- هناك علاقة علاقة إيجابية بين حجم الإنفاق على التعليم والنمو في ماليزيا، أما في الجزائر لا توجد أي علاقة معنوية بين المتغيرين، هذا راجع إلى أن الاقتصاد الجزائري يعتمد بشكل كبير على العائدات النفطية في صناعة النمو الاقتصادي، ما جعل معدلات النمو بعيدة عن العوامل الأصلية التي جاءت بها الأدبيات الاقتصادية.
- أظهرت الدراسة أن هناك تأثير سلبي لعدد العمال الغير متحصلين على أي مستوى تعليمي في النمو الاقتصادي بالنسبة للجزائر وماليزيا، وهذا ما يبين أن زيادة عدد العمال غير المتعلمين يحدث آثار سلبية على النمو الاقتصادي.
- أظهرت الدراسة توافق في النتائج فيما يخص تأثير زيادة عدد العمال المتحصلين على المستوى الثانوي، تأثيرا موجبا على النمو النتيجة جد منطقية ومتطابقة مع واقع الاقتصادين وأهداف هاته المراحل التعليمية بتكوين فرد منتج.
- أظهرت الدراسة أن هناك تأثير موجب لعدد العمال الحاصلين على المستوى الجامعي على النمو في ماليزيا، في حين لم يؤثر عدد العمال الحاصلين على المستوى الجامعي على النمو في الجزائر، هذا يدل على أن مخرجات نظام التعليم العالي في ماليزيا أكثر كفاءة من نظام التعليم العالي في الجزائر، وذلك لاستجابة مخرجاته لمتطلبات وحاجات الاقتصاد في ماليزيا، وغياب أثره من الناحية الاقتصادية في الجزائر، بسبب ضعف المنتوج العلمي والبحوث الأكاديمية وعدد براءات الإختراع.
- بينت نتائج الدراسة أن رأس المال البشري العالي في الجزائر لا يؤثر في انتاج الثروة ولا في تعزيز النمو الاقتصادي بالشكل اللازم.

مناقشة نتائج الأطروحات:

تناولت كل دراسة مرداسي وبن تومي وموهوني موضوع تأثير مخزون رأس المال البشري غلى النمو الاقتصادي واستخدموا الاقتصاد القياسي في قياس التأثير وذلك باستخدام مؤشرات التعليم واعتباره ممثلا لعنصر رأس المال حيث تناولت دراسة موهوني الموضوع في الجزائر مستخدمة مؤشر متوسط سنوات التعليم ونسب الالتحاق بالمستويات التعليمية المختلفة، البشري، بينما شملت دراسة بن تومي دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا واستخدمت مؤشر متوسط سنوات التعليم، وبالنسبة دراسة مرداسي قام بتصميم نموذجين قياسسين الأول درس فيه تأثير التعليم على النمو الاقتصادي في الجزائر والثاني في ماليزيا وقام بإجراء مقارنة مستخدما حجم الإنفاق على التعليم والمستوى التعليمي للعمالة، أما دراسة الولهي كانت دراسة تجارب رائدة في موضوع الدور الجديد للجامعة واختارت الجزائر والمملكة المتحدة وماليزيا من خلال ثلاث أبعاد الثلاث(التعليم

المستمر، الابتكار، والمشاركة المجتمعية). اتفقت الدراسات القياسية الثلاث على وجود علاقة نظرية بيين التعليم والنمو الاقتصادي إلا أن الواقع يختلف حسب الدولة إذ أثبتو أن الاستثمار في التعليم في الجزائر لا يمتلك تأثير كبير على النمو الاقتصادي خاصة الجامعي الذي كان تأثيره غير معنوي في دراسة مرداسي وهذا مأكدته الولهي في دراستها التجلربة الجزائرية والتي ركزت فيها على التعليم العالي، أما بالنسبة للجانب الماليزي أكدت دراسة مدراسي أن الانفاق على التعليم له لأثر ملحوظ وإيجابي على الناتج الاجمالي عكس ما لوحظ في حالة الجزائر وأكدت الولهي ذلك من عرض مساهمة النفاق على البحث والتطوير ودعم الابتكار في ارتفاع براءات الاختراع وربط التعليم الجامعي بالقطاع الصناعي.

يمكن القول أن الدراسات السابقة اتفقت في معظم النتائج، ودرست موضوع مساهمة رأس المال البشري في النمو الاقتصادي من جوانب معينة، ويكمن اختلاف دراساتنا في كونها أكثر تحديدا في دراسة التجربة المختارة حيث ركزنا في دراستنا على تقييم وتحليل السياسة التنموية في إطار رؤية 2020 التي وضعها محمد مهاتير وكان هدفها الوصول إلى مستوى اقتصادي عال بالإضافة إلى الارتقاء إلى صف الدول مرتفعة الدخل بالإضافة إلى استخلاص الدروس منها لتطبيقها على حالة الجزائر، واعتمدنا في دراستنا على تحليل تطور بعض المؤشرات الاقتصادية والتعليمية خلال فترة السياسة التي بدأت منذ عام 1990 وكان المفروض الوصول إلى تحقيق أقصى الأهداف بحلول 2020.

المطلب الثاني: المقالات العلمية باللغة العربية

أولا: دراسة د.غيدة فلة ـ د.غيدة فوزية

بعنوان" **أثر الاستثمار في التعليم على النمو الاقتصادي في الجزائر-" دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL خلال الفترة(1980-2014)**، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، العدد الثالث، 2018

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح أثر الاستثمار في التعليم على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2014)، تم الاعتماد على المنهج الوصفي وطريقة التحليل من خلال التطرق لبعض المفاهيم حول التعليم والنمو الاقتصادي، وأدوات الاقتصاد القياسي (eviews) لشرح وتحليل هذه العلاقة ومحاولة نمذجتها واعتماد مؤشر متوسط عدد سنوات الدراسة والناتج المحلي الإجمالي.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- وجود علاقة عكسية توازنية طويلة الأجل بين النمو الاقتصادي (الناتج المحلي الإجمالي) والتعليم (متوسط عدد سنوات الدراسة).
- وجود علاقة عكسية بين متوسط سنوات الدراسة والناتج المحلي الإجمالي في المدى القصير وهذا راجع إلى إهمال العنصر النوعي وجودة التعليم.
- يؤثر رأس المال المادي بشكل إيجابي ومعنوي في نمو الناتج المحلي الإجمالي في الأجل القصير.

- وجود علاقة عكسية بين الاستثمار في التعليم والنمو الاقتصادي، فمع أن متوسط عدد سنوات الدراسة زاد مع مرور السنوات إلى أن نوعية التحصيل العلمي ومستوى الطلبة في انخفاض، بمعنى أن التعليم لم يخلق رأس مال بشري لغياب العنصر النوعي .
- عدم توافق مخرجات التعليم مع سوق العمل وبقاء عدد كبير من المتعلمين يعانون من البطالة أو العمل في تخصصات بعيدة عن تخصصاتهم.
- هناك زيادة في حصة النفقات العامة المخصصة للتعليم من الناتج المحلي الخام، لكنها زيادة كمية فقط.

ثانيا: دراسة د. يوسف مسعداوي بعنوان" **دور الاستثمار في التعليم في تنمية رأس المال البشري دراسة تقييمية لحالة الجزائر**، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد02 ، العدد11، السنة 2014.

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة العلاقة بين التعليم رأس المال البشري وتوضيح آلية الإستثمار في رأس المال البشري من خلال التركيز على التعليم، باستعمال مؤشر الرقم القياسي للتعليم، ومؤشر الانفاق على التعليم.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- يساهم التعليم في رفع الإنتاجية وزيادة معدلات الأجور من خلال زيادة الكفاءات وتنمية القدرات الإبداعية.
- رأس المال البشري هو أهم المكونات الفرعية لرأس المال الفكري، وهو يعد أساسا مهما لمكونات رأس المال المعرفي الأخرى.
- إن التعليم يعد استثمارا يخلق رأس المال البشري المؤدي إلى ارتفاع الدخل وزيادة الثروة.
- إن التعليم من أهم عوامل تراكم رأس المال البشري التي تساهم في النمو الاقتصادي، ومساهمتها أكبر من مساهمة الرأس المال المادي، لأن العامل المتعلم أكثر إنتاجية من العامل غير المتعلم.
- تزايد مبالغ إنفاق الجزائر على قطاع التعليم.
- تملك الجزائر معدلات تنمية بشرية متوسطة باحتلالها المرتبة 96عالميا .

ثالثا: دراسة: عبد الله عمر، مختاري فيصل، مختاري ملوكة، "**التعليم والنموالاقتصادي**، مجلة التنظيم والعمل، المجلد12، العدد2، السنة2023

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان العلاقة النظرية بين التعليم والنمو الاقتصادي، وإبراز كيفية تأثير التعليم على مصادر النمو الاقتصادي والعلاقة التكاملية بينهما ،ومدى مساهمة التعليم في تكوين الفرد والمجتمع وخلق رأس مال بشري دائم التطور قادر على مسايرة ومواكبة التحولات التقني والتكنولوجية السريعة من أجل تحقيق النمو لاقتصادي باستخدام المنهج الوصفي وعرض نظري لعدة أبحاث قامت بدراسة العلاقة بين التعليم والنمو الاقتصادي .

وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- التعليم يرفع إنتاجية العامل مهما كان نوع العملية الإنتاجية خاصة إذا كانت نوعية التعليم تتماشى مع التخصص.
- معدل دخل الفرد المتعلم أعلى من معدل دخل الفرد غير المتعلم.
- التقدم التكنولوجي ليس شرطا كافيا لدعم النمو الاقتصادي، وإنما يجب أن يسبقه توسع في التعليم بمختلف مراحله والتدريب الذي يزيد من المخزون التعليمي للقوى العاملة القادرة على الاستيعاب والمحافظة على التكنولوجيا.
- يعتبر التعليم من خلال أنشطة البحث والتطوير المغذي الرئيسي للإختراعات التكنولوجية التي لها الأثر الكبير على كل الجوانب الاقتصادية بما فيها النمو الاقتصادي .

توقف كل هذه النتائج على نوعية التعليم، إذ ترتبط درجة استجابة الدوائر الاقتصادية بمستوى نوعية وجودة التعليم.

رابعا: دراسة محمد نعمة محمد الزبيدي، "**العلاقة بين الاستثمار في التعليم والنموالاقتصادي في العراق (1991-2015)**، مجلة واسط للانسانية، مجلد14، العدد41، 2018

تهدف هذه الدراسة الى تسليط الضوء على واقع الإنفاق على التعليم ونسبته من الانفاق العام ونسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي، وبيان العلاقة بين الإنفاق على التعليم وأثره على الناتج المحلي الإجمالي والنمو الاقتصادي، بالاعتماد على اسلوب التحليل الكمي والاقتصاد القياسي، باستعمال مؤشر الإنفاق على التعليم.

خلصت هذه الدراسة الى عدة نتائج :

- وجود علاقة إيجابية بين الاستثمار في التعليم والنمو الاقتصادي.
- ضعف تأثير الإنفاق على التعليم في العراق على النمو الاقتصادي، وهذا يعود إلى الإهمال الكبير من قبل الحكومات والانخفاض التدريجي في قطاعات التربية والتعليم في الموازنة العامة للحكومة.

خامسا: دراسة بوضياف حفيظ، "**أثر التعليم على النمو الاقتصادي في الجزائر 1967-2010**، مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، العدد22، سنة 2014.

هدفت هذه الدراسة إلى معالجة علاقة رأس المال البشري ممثلا بمتغيرات تعليمية مع النمو الاقتصادي وكذلك مدى الأثر واتجاهه بينها بالنسبة للحالة الجزائر في الفترة ما بين سنتي 1967-2010، ولمعرفة ذلك تم الوقوف على التحليل النظري لعلاقة التعليم بمختلف الدوائر الاقتصادية، باستعمال نمذجة VAR باعتبارها المنهجية المثلى لهذا النوع من الدراسات، بعد أن تم عرض بشكل مختصر أهم الجوانب النظرية المتعلقة بها، وتوصلت الدراسة إلى:

- وجود تأثير للتربية والتعليم على النمو الاقتصادي بالنسبة لحالة الجزائر، وكذلك هناك تأثير في الاتجاه العكسي، وهوما يتفق إلى حد كبير مع نظريات ونماذج النمو الداخلي التي تؤسس لهذه العلاقة بين الدوائر التعليمية والاقتصادية.

سادسا: دراسة ياسين نادية ،غيدة فوزية، "**التعليم وأثره على النموالاقتصادي في الجزائر–دراسة قياسية**"، مجلة الاقتصاد والتنمية، مجلد 4، العدد1، 2016.

يهدف هذا المقال الى تبيان العلاقة بين التعليم والنمو الاقتصادي في الجزائر للفترة الممتدة ما بين 1980–2012، من خلال دراسة تحليلية قياسية، وذلك بهدف توضيح أثر التعليم على النمو الاقتصادي في الجزائر عن طريق قياس مساهمته وأثره على الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي بشكل كمي.

وتوصلت هذه الدراسة الى:

- وجود أثر إيجابي للتعليم مقاسا بالإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي وبعدد خريجي التعليم العالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة إلا أن التأثير ضعيف.

سابعا: دراسة حسام الدين إبراهيم محمد، دوغان دليل جولتكين، "**التجربة الماليزية في التنمية المستدامة :المجال التعليمي نموذجا**"، مجلة الدراسات الإنسانية والسياسية، مجلد01، العد02، سنة2021.

تهدف هذه الدراسة إلى بيان تجربة ماليزيا في التنمية المستدامة من خلال استراتيجياتها في قطاع التعليم باستخدام المنهج الوصفي التحليلي.

وخلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج:

- قامت ماليزيا بزيادة الإنفاق العام على قطاع التعليم بنسبة كبيرة، حيث وصلت نسبته من 5.1% في عام 1991م إلى 8.0% في عام 2004.
- نجحت ماليزيا في زيادة مستوى مواطنيها التعلمي ودليل ذلك وجود أكثر من 80 جامعة ماليزية حكومية وخاصة تصنف أكثرها في مرتبات عالية عالميا.
- قامت ماليزيا بعدة مشاريع في قطاع التعليم منها: مشروع المدرسة الذكية، والمركز الوطني للابتكار والمعهد الوطني للمقاييس والأبحاث الصناعية.

ثامنا: دراسة د، أحمد محيي الدين التلباني، **التجربة الاقتصادية الماليزية التقويم والدروس المستفادة،** مجلة الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، العدد14، 2019.

الهدف من هذه الدراسة عرض وتقييم تجربة التنمية الاقتصادية في ماليزيا واستخلاص الدروس المستفادة منها، اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تقوم بوصف التجربة الماليزية، وتحليل نتائجها لبيان مدى نجاح هذه التجربة وأهم الدروس المستفادة.

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج:

- نجحت ماليزيا في خفض معدلات الفقر من 54% سنة 1970 إلى 5%سنة 2004.
- عملت ماليزيا على سد فجوة التفاوت الطبقي بين العرقيات المختلفة، التي لم تكن في صالح المالايو أصحاب البلاد الاصليين من خلال زيادة نصيب المالايو من ثمار التنمية، حيث تم رفع نصيب هذه الفئة من الثروة والدخل من نحو 3.5% في الستينيات إلى نحو 30% في بداية الألفية الثالثة، وكان للتعليم الدور البارز في تحقيق هذا التغيير.

- نقلت الولايات المتحدة وألمانيا واليابان صناعة السيارات والكمبيوتر والمعدات الكهربائية والدواء فيها إلى ماليزيا من خلال الشركات متعددة الجنسيات نظرا لتوافر الأيدي العاملة ذات الأجر المناسب، فضلاً عن توفر بيئة استثمارية محفزة.
- وجود درجة عالية من التنوع في البنية الصناعية وتغطيتها لمعظم فروع النشاط الصناعي (الصناعات الإستهالكية ـ الصناعات الوسيطة ـ الصناعات الرأسمالية) وقد كان هذا الأمر محصلة لنجاح سياسات التنمية في ماليزيا والذي يمكن اعتباره سببا ونتيجة في الوقت نفسه.
- نجحت ماليزيا في مكافحة الفساد من خلال إنشاء "أكاديمية مكافحة الفساد".

تاسعا: دراسة أمينة محمد شحاته، "**دور رأس المال غير الملموس (البشري) فى تحقيق الرفاهة الاجتماعية دراسة حالة ماليزيا**"، مجلة السياسة والاقتصاد، العدد 13، سنة 2022.

هدفت هذه الدراسة الى معرفة تحليل رأس المال غير الملموس، وكيف يمكن تحقيق ثروة من خلاله وكيف يمكن أن يحقق الرفاهية الاجتماعية في دولة ماليزيا، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في قراءة لبعض المفاهيم كرأس المال الغير ملموس والرفاهية الاجتماعية والتوصل إلى شكل العلاقة بين المتغيرين ومن ثم تحليلها والوصول إلى نتائج، باستخدام مؤشر التنمية البشرية(HDI) وعلاقته ببعض المتغيرات الإقتصادية .

توصلت الدراسة إلى:

- أن ثروة الأمم تتمثل في رأس مالها البشري.
- هناك علاقة طردية بين مؤشر التنمية البشرية ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.
- وجود علاقة طردية بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر توقع الحياة عند الميلاد .
- هناك علاقة تبادلية بين رأس المال الغير ملموس والرفاهية الإجتماعية.
- تمكنت ماليزيا من تحقيق الرفاهية الاجتماعية باعتمادها على رأس المال البشري والتطوير فيه.

عاشرا : دراسة أستاذة حاجي فطيمة، " **واقع السياسات التعليمية في ماليزيا ومدى استفادة الجزائر من هذه التجربة**"، مجلة الجزائرية للسياسات العامة، مجلد02، لعدد02، سنة 2014.

تهدف هذه الدراسة إلى التطرق إلى واقع التعليم في ماليزيا، وكيف نجحت ماليزيا في تجسيد سياستها التعليمية. مما ينعكس على العنصر البشري وجعله يساهم بشكل جيد في التنمية الاقتصادية في كافة أوجهها ومدى استفادة الجزائر من هذه التجربة باستعمال المنهج التحليلي.

توصلت الدراسة إلى :

- من أهم أسباب الانجاز التنموي في ماليزيا هو نجاح سياستها التعليمية.

- من أهم عوامل نجاح السياسة التعليمية ابتداء من الثمانينيات هو وجود قيادة مؤمنة بأهمية التعليم، تمتلك تصورا استراتيجيا لدور التعليم في التنمية، وبذلك استطاعت التجربة الماليزية أن توظف التعليم لصالح التنمية وتعظيم المحصلة النهائية له.
- تتميز السياسات التعليمية في ماليزيا بالتركيز على الانفاق العام وعلى الاعتماد على التأهيل والتدريب، مما يجعل مخرجات بالتعليم تتوافق مع سوق العمل وسوق الشغل تتميز بنسبة بطالة منخفضة جدا تشمل خريجي الجامعات، وهم لا يجدون صعوبة في الاندماج في سوق العمل بالاعتماد على حصيلتهم العلمية.
- السياسات التعليمية في الجزائر ما تزال تعاني من نقائص مختلفة، من أهمها انخفاض الانفاق على البحث والتطوير، وعدم تجسيد هذه البحوث على أرض الواقع، وعدم توافق مخرجات التعليم مع سوق العمل.
- هناك امكانية كبيرة للجزائر للاستفادة من تجربة ماليزيا في المجال التعليمي، من خلال العمل على ربط مخرجات التعليم مع سوق العمل والشراكة مع القطاع الخاص، لتحقيق التنسيق وخلق النجاعة في عملية إدارة مخرجات التعليم، من أجل تحقيق نهضة تنموية.

احدى عشر : دراسة د .عبير شعبان عبده عبدالحفيظ، " **قياس أثر التعليم على النمو الاقتصادي: دراسة مقارنة بين مصر وماليزيا خلال الفترة(1976-2019)**"، مجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، مجلد08، العدد16، سنة2023.

هدف هذا البحث إلى دراسة وتحليل التطور في مؤشرات النمو الاقتصادي والتعليم في مصر وماليزيا، وقياس أثر التعليم على النمو الاقتصادي في الدولتين، وذلك باستخدام بيانات سلسلة زمنية سنوية خلال الفترة من عام 1976-2019، استخدم البحث المنهج الاستنباطي والمنهج الاستقرائي، حيث اعتمد على منهج الاستنباط الذي يستخدم المعلومات المستمدة من النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة المتعلقة بأثر التعليم على النمو الاقتصادي بصفة عامة، والمنهج الإستقرائي من خلال تحليل المؤشرات الاقتصادية ومؤشرات التعليم في كل من مصر وماليزيا، واستخدم أدوات التحليل القياسي لتقدير أثر التعليم على النمو الاقتصادي في الدولتين خلال نفس الفترة.

خلصت الدراسة إلى عدة نتائج :

- معدل الإلتحاق بالتعليم الإبتدائي والثانوي كان له أثر إيجابي على النمو الاقتصادي في ماليزيا ومصر، لكن حجم التأثير أكبر في ماليزيا حيث إن زيادة معدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي بنسبة 1%ترفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في مصر بنسبة0.83% وفي ماليزيا بنسبة 1%.
- يوجد أثر إيجابي للإنفاق الحكومي على التعليم في النمو الاقتصادي في مصر وأثر سلبي في ماليزيا.

- يوجد أثر إيجابي لمعدل الإلتحاق بالتعليم الجامعي على النمو الاقتصادي في كل من ماليزيا ومصر .
- معدل المشاركة في القوة العاملة له أثر إيجابي فقط في ماليزيا حيث إن زيادة معدل المشاركة في قوة العمل بنسبة 1%ترفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في ماليزيا بنسبة 4% .
- تؤثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي إيجابيا في كل من ماليزيا ومصر .

اثنى عشر: دراسة د. حنان عبد الباقي حسن علوش، "قياس أثر التعليم على النموالاقتصادي في ماليزيا"، مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، المجلد 07، العدد11، السنة2021.

تهدف الدراسة الى التعرف على دور التعليم في تحفيز النمو الاقتصادي في ماليزيا وإبراز الجهود التي تبذلها ماليزيا في مجال التعليم والبحث العلمي، استخدمت تحليل أثر مؤشر الانفاق على التعليم على النمو الاقتصادي ومعدلات الإلتحاق بمختلف المراحل الدراسية، واعتمدت على المنهج الاستقرائي في الجانب النظري، والمنهج التحليلي والمنهج القياسي في الجانب التطبيقي، واعتمدت على تحليل التكامل المشترك مدخل Johansen واستخدمت طريقة المربعات الصغرىOLS.

وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج:

- وجود علاقة طردية بين معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي ومعدل نمو الإنفاق على التعليم.
- وجود علاقة طردية بين معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي ومعدل نمو الإنفاق على البحث العلمي.
- وجود علاقة طردية بين معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي ومعدل نمو العمالة الحاصلة على تعليم عالي، ومعدل نمو العمالة الحاصلة على تعليم متوسط.

مناقشة نتائج المقالات:

درست معظم المقالات المذكورة أعلاه علاقة التعليم بالنمو الاقتصادي إما باستخدام نماذج الاقتصاد القياسي أو عن طريق الدراسات التحليلية والمقارنة، حيث اتفقت جميع الدراسات نظريا على مساهمة التعليم الايجابية في النمو الاقتصادي وهذا ما تؤكده نماذج النمو الداخلي إلى أن شدة تأثيره في الواقع على الجزائر متباينة في الدراسات التي تناولت حالة الجزائر وتوصلت هذه الدراسات إلى كون التعليم في الجزائر يتطور بصورة كمية فقط ويفتقر إلى عنصر النوعية عكس الدراسات التي تناولت موضوع ماليزيا والتي أكدت أن ماليزيا ركزت بالدرجة الأولى على جودة التعلية ووجهت رأس مالها التعليم نحو خدمة الاقتصاد ووضعت إصلاحات و سياسات هادفة إلى ربط التعليم بسوق العمل وتكييف التعليم العالي مع متطلبات العولمة والتكنولوجيا الحديثة كما سعت لجذب الاستثمارات الخارجية وتطوير صادراتها من صادرات أساسية (فلاحية ومواد خام أولية) إلى منتجات صناعية، كما أكدت الدراسات على وجود علاقة طردية بين المستوى التعليمي في ماليزيا

وبين مستوى الأجور لتوافق التخصصات والمهارات المكتسبة مع مناصب العمل بينما أثبتت الدراسات القياسية التي درست حالة الجزائر أن مستوى الأجور في الجزائر لا يرتبط بالمستوى التعليمي للأفراد.

وعلى هذا الأساس هدفنا في دراستنا إلى تحليل التجربة الماليزية واستخلاص الدروس منها لإسقاطها على حالة الجزائر.

المطلب الثالث: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية

أولا: Nirmal kaur hari singh, Lai wei sieng, mohd nasirmohd sokani **impact of education levels on economic groth in malaysiaMa gender base analysis** , Malaysian Journal of Society and Space, Faculty of Economics and Management, Universiti Kebangsaan Malaysia, 14 issue 4 ,2018

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة تأثير مستويات التعليم المختلفة (إبتدائي، ثانوي، جامعي) على النمو الاقتصادي في ماليزيا في الفترة (1980–2015) وتحليل متغيرات التعليم حسب الجنس لمعرفة مدى تأثير التعليم باختلاف الجنس، واعتمدت الدراسة على الاقتصاد القياسي باستخدام نموذج(ARDL) في تحليل التأثيرات طويلة المدى وقصيرة المدى لمستويات التعليم على النمو الاقتصادي.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج:

- التعليم العالي له أكبر تأثير على النمو الاقتصادي في ماليزيا.
- التعليم الابتدائي له آثار غير مباشرة طويلة المدى على النمو الاقتصادي في ماليزيا.
- أظهر التحليل حسب الجنس في ماليزيا أن الذكور يساهمون بشكل أكبر في النمو الاقتصادي في المدى الطويل، وللإناث مساهمة أكبر على المدى القصير، بالتالي يجب على الحصول على التعليم المتساوي بين الذكر والأنثى.
- التعليم الثانوي للإناث أكثر أهمية للنمو الاقتصادي من التعليم الثانوي للذكور، حيث تؤدي زيادة التعليم الثانوي للإناث ب1% إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي ب0.6%مقابل 0.5% للذكور.
- بالنسبة للتعليم العالي مساهمة الذكور في النمو الاقتصادي أكبر من مساهمة الإناث حيث ساهم تعليم الذكور ب0.29% مقارنة بالإناث 0.26%.

ثانيا:

Mabrouk bouhadjeb , Haifa mefteh, rannia ben ammar**, Higher education and economic growth: the importance of innovation,** atlantic review of economics, v1, 2018

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة العلاقة بين الإبتكار، التعليم العالي والنمو الإقتصادي، في 42 دولة خلال الفترة(1996-2014)، باستخدام الإقتصاد القياسي تطبيق طريقة DOLS، واعتماد مؤشر الإنفاق على البحث والتطوير، عدد طلبات براءات الاختراع، تطور جودة التعليم العالي.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج :

- يتأثر النمو الاقتصادي بشكل إيجابي بعدد طلبات براءات الإختراع، وحجم الإنفاق على البحث والتطوير، حيث أن زيادة 1%في هذه المتغيرات يؤدي إلى زيادة 0.85% و0.75% على التوالي في الناتج المحلي الإجمالي.
- هناك علاقة طويلة الأجل بين النمو الاقتصادي والابتكار وتطور جودة التعليم العالي.
- وجود علاقة طردية بين جودة رأس المال البشري والنمو الاقتصادي.
- يؤثر حجم الإنفاق على التعليم العالي على النمو الاقتصادي على المدى الطويل.

بالنسبة للمقالين باللغة الأجنبية، أكدا ما ذكر سابقا في الدراسات باللغة العربية، حيث ركزت الدراسة الأولى على دور التعليم العالي في دعم النمو الاقتصادي في ماليزيا باستخدام الاقتصاد القياسي (نموذج ARDL) وركزت الدراسة على تحليل الأثر حسب الجنسين فيما شملت الدراسة الثانية 42 دولة وتناولت جانب الابتكار في طور التعليم العالي ودوره في رفع معدلات نمو الناتج المحلي

على العموم، فإن مجمل الدراسات السابقة أكدت وجود علاقة نظرية بين التعليم والنمو الاقتصادي مستشهدة بنماذج النمو والدراسات الاقتصادية المرجعية التي تناولت الموضوع، وفصلت في النماذج بدءا من النماذج التقليدية التي كان ركيزتها رأس المال المادي إلى نماذج النمو المعاصرة التي أضافت عنصر رأس المال البشري الذي يتراكم عن طريق التعليم والتعلم، واعتبرته شرطا أساسيا في عملية النمو الاقتصادي في ظل اقتصاد المعرفة وتسارع وتيرة التطور التكنولوجي، وانقسمت الدراسات بين دراسات تحليلية ومقارنة ودراسات قياسية حيث تطابقت النتائج التي تحصل عليها الباحثون من دراسة حالة ماليزيا مع الخلفية والنظريات الاقتصادية بينما الدراسات التي تناولت حالة الجزائر أكدت ضعف تأثير التعليم على النمو الاقتصادي رغم الزيادة المستمرة في الناتج الاجمالي المحلي الجزائري.

انطلاقا من الدراسات السابقة وباستعمال منهجية IMRAD تناولنا في الجانب النظري لدراستنا النظريات والعناصر التي تجمع التعليم ورأس المال البشري بالنمو الاقتصادي بشكل مباشر دون التعمق في النظريات والنماذج الاقتصادية و ركزنا على تحليل تجربة ماليزيا و بالتحديد سياستها التنموية في إطار رؤية 2020 وجاء اختيار هذه السياسة التي امتدت من الفترة 1990 إلى 2020 كون هذه السياسة ركزت على الاستثمار في العنصر البشري ورفع جودة التعليم وربطه بالقطاع الاقتصادي للدولة، وتحليل عوامل نجاح

التجربة واستخلاص الدروس من هذه التجربة وإمكانية تطبيقها على الجزائر بعد إجراء مقارنة بين الطرفين واستخراج الفجوات.

خلاصة الفصل الأول:

استعرضنا في هذا الفصل العلاقة النظرية بين التعليم والنمو الاقتصادي، وجدنا أن التعليم حظي بالكثير من الاهتمام من قبل الاقتصاديين والمفكرين وتركزت عليه الكثير من الدراسات نظرا لأهميته البالغة في الاقتصاد ومساهمته في تحقيق الرفاهية الاجتماعية، حيث لخصت جميع الدراسات إلى أن هناك تأثير إيجابي للتعليم على النمو الاقتصادي، وأن هناك علاقة بين التعليم وبعض متغيرات النمو مثل الإنتاج، البطالة، الدخل، حيث أن التعليم يحدث تطور في المعرفة التكنولوجية، وتطوير المهارات والكفاءات وزيادة المعارف لصنع قوة عاملة أكثر إنتاجية مما ينعكس بطريقة إيجابية على العملية الإنتاجية، الذي بدوره يؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي.

واستعرضنا بعض الدراسات السابقة (أطروحات، مقالات، دراسات باللغة الأجنبية) التي تناولت موضوع علاقة التعليم بالنمو الاقتصادي، باستعمال نماذج الاقتصاد القياسي والتحليل والمقارنة، بعض الدراسات تناولت التعليم في الجزائر وبعضها تناولت التعليم في ماليزيا، وأكدت جميع الدراسات نظريا على وجود علاقة بين التعليم والنمو الإقتصادي، بالنسبة للدراسات التي تناولت حالة الجزائر أكدت ضعف تأثير التعليم على النمو الاقتصادي في الجزائر لغياب العنصر النوعي، أما بالنسبة لماليزيا اتفقت جميع الدراسات على أن هناك تأثير إيجابي للتعليم على النمو الاقتصادي فيها.

الفصل الثاني:

دراسة التجربة الماليزية

(الفترة1990-2020)

تاريخيا، شهد نظام التعليم في ماليزيا العديد من التحولات، فمنذ حصولها على الاستقلال في عام 1957، تم إعطاء الأولوية للتعليم كمحرك رئيسي للتقدم الاجتماعي والتنمية الاقتصادية وكان من أبرز المعالم إدخال قانون التعليم في عام 1961، والذي وضع الأساس لنظام تعليم وطني موحد.

من الأمور الرئيسة في السياسة التعليمية في ماليزيا هو التزامها بالشمولية والتنوع حيث تسعى سياسات التعليم في البلاد إلى استيعاب مجتمعها متعدد الثقافات مع الاعتراف والاهتمام بمختلف أعراقها ولغاتها وثقافاتها. وينعكس هذا التركيز على التنوع في توفير المدارس المحلية إلى جانب المدارس الوطنية مما يسمح للطلاب بتلقي التعليم بلغتهم الأم مع تعزيز الوحدة الوطنية والتكامل في الوقت نفسه.

في العقود الأخيرة، خطت ماليزيا خطوات كبيرة في توسيع نطاق الوصول إلى التعليم على جميع المستويات، وقد بذلت جهود لزيادة معدلات الالتحاق بالمدارس وتحسين البنية التحتية وتحسين جودة التعليم في جميع المجالات.

علاوة على ماسبق، أدركت ماليزيا أهمية مواءمة نظامها التعليمي مع متطلبات الاقتصاد العالمي حيث ركزت بقوة على تعليم العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، فضلا عن التدريب المهني والتقني لتزويد القوى العاملة لديها بالمهارات اللازمة للازدهار في اقتصاد القرن الحادي والعشرين.

بعيدا عن مجال التعليم الرسمي، تبنت ماليزيا أيضا مبادرات التعلم مدى الحياة لتعزيز التطوير الشخصي والمهني المستمر بين مواطنيها ومن خلال السياسات والمبادرات الاستراتيجية، حققت ماليزيا تقدماً كبيراً في توسيع نطاق الوصول إلى التعليم وتعزيز الوحدة الوطنية، وتزويد مواطنيها بالمهارات اللازمة لتحقيق النجاح في العالم الحديث ومع استمرار ماليزيا في رحلتها التنموية عن طريق الخطط الخماسية التي سنتعرض لها في هذا الفصل، سيظل التعليم بلا شك حجر الزاوية في تقدمها وازدهارها.

لدراسة التجربة الماليزية وتقييمها واستخلاص الدروس المستفادة منها قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين كالتالي:

المبحث الأول: الخطط التنموية الماليزية

المبحث الثاني: تقييم الخطة التنموية الماليزية في إطار رؤية 2020

المبحث الأول: الخطط التنموية الماليزية

سعت ماليزيا إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ورفع معدلات نموها الاقتصادي من خلال تنفيذ سياسات تنموية شاملة تستند إلى رؤية واضحة للمستقبل واستراتيجيات محددة لتحقيق الأهداف المطلوبة وذلك من خلال تبني أساليب تنموية متعددة متكاملة هدفها الأساسي تعزيز النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل وتعزيز الرفاهية الاجتماعية لجميع شرائح المجتمع مما يجعلها نموذج يستحق الدراسة وتسليط الضوء على أهم السياسات والاستراتيجيات المتبعة والتي كان التعليم والاهتمام بالعنصر البشري أهم جزء فيها، وعلى هذا الأساس رأينا تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين يتضمنان كل من الخلفية الجيوسياسية والاجتماعية لماليزيا للتعرف تركيبة المجتمع وفهم نظام التعليم فيه ومن ثمة تناول الخطط التنموية وإبراز مكانة التعليم فيها.

المطلب الأول: الخلفية السياسية والإجتماعية للمجتمع الماليزي

تعتبر الخلفية الجيوسياسية لماليزيا عبارة عن تركيبة معقدة من الموروثات التاريخية باعتبارها دولة تقع على مفترق طرق جنوب شرق آسيا، وتتميز بتعدد الأعراق واللغات والديانات وهذا ما سنتناوله في هذا المطلب.

أولا: لمحة تاريخية جيوسياسية عن ماليزيا :

تقع ماليزيا جغرافيا في الجنوب الشرقي لقارة آسيا، وقرب الخط الإستوائي، وهي مكونة من منطقتين أساسيتين: ماليزيا الشرقية والغربية، ولايتي صباح وساراواك في المنطقة الشرقية، أما باقي الولايات تقع في ماليزيا الغربية، تسمى المنظقة الغربية شبه جزيرة ماليزيا، من الشمال يحدها البحر الصيني الجنوبي وجزيرة تايلاند، وفي جنوبها سنغافورة واندونيسيا، بينما في غربها مضيق ملقة وفي الشرق بروني دار السلام، هذه الدولة الإتحادية التي في قلب شرق آسيا عبارة عن 13ولاية، وعاصمتها الفدرالية كوالالمبور.الإسلام دين الإتحاد الرسمي، مع ضمان ممارسة الاديان الأخرى بسلام في اي جزء من الإتحاد، والقانون الأعلى هوالدستور الفدرالي في هذه الدولة تأسست سنة 1957.[1]

ثانيا: الأوضاع في ماليزيا بعد الإستقلال:

لم يكن لماليزيا وجود كدولة موحدة حتى عام (1963) اذ شهدت السنوات الاولى من الاستقلال نزاعاً مع اندونيسيا كما خرجت سنغافورا من هذا التوحيد عام (1965) وشهدت صراعات عرقية وأعمال شغب عرقية في عام(1969).

كان الاقتصاد الماليزي بسيط جداً اذ اكتشف القصدير في ماليزيا في القرن السابع عشر عند استحواذ بريطانيا على الأراضي الماليزية اذ باشروا بزراعة شجر المطاط (الذي يستخرج منه المطاط الطبيعي) وشجر النخيل (لاستخراج زيت النخيل) كباقي المستعمرات البريطانية في المنطقة، ومع مرور الزمن الى عهد ليس ببعيد اصبحت ماليزيا مصدره لهذه السلع الثلاثة.

كان النظام الذي ورثته ماليزيا من بريطانياً قسم الشعب الى ثلاثة أقسام[2]:

[1] حسام الدين إبراهيم محمد، التجربة الماليزية في التنمية المستدامة المجال التعليمي نموذجا، مجلة الدراسات الإنسانية والسياسية العدد1، 2021، ص190.

[2] علي أحمد درج، التجربة التنموية الماليزية والدروس المستفادة منها عربيا، مجلة جامة بابل، العدد3، المجلد23، 2015، ص1363.

- الصينيون: الذين يمتهنون الزراعة والصناعة وهم اغنى طبقة في المجتمع الماليزي.
- الهنود: ويمتهنون الزراعة والطب والتعليم وهم اقل مستوى من الصينيين.
- الشعب الأصلي (المالاويون): وكانوا يعيشون في قرى شعبية ومهنتهم الزراعة وهم الاكثر فقراً.

المطلب الثاني: لمحة عن نظام التعليم في ماليزيا

-نجحت ماليزيا في تأسيس نظام تعليمي قوي، ساعدها في تلبية الحاجة من قوة العمل المؤهلة، ويهدف النظام التعليمي في ماليزيا إلى إعداد المواطنين لمواجهة تحديات العصر، وتزويدهم بالمهارات والمعارف للمساهمة في عملية النمو الاقتصادي.

أولا: وضعية قطاع التعليم في ماليزيا قبل الاستقلال:

بدأ التعليم في ماليزيا بدخول الإسلام إذ كان وسيلة لمعرفة مبادئ الدين، فقد كان التعليم في ماليزيا يعاني الكثير من الإهمال، خاصة في فترة الإحتلال البريطاني للبلاد وإدخالهم للهنود والصينيين بأعداد كبيرة فهم يعتزون كثيرا بثقافتهم ودينهم، حيث كان الوضع كما يلي :

-كان التعليم يقوم على أساس إستعماري.

-الكتب المدرسية لا تِؤلف باللغة الوطنية.

-المدارس الوطنية كانت تعاني من تأخر شديد وأنها تحتاج إلى إصلاح حتى تسطيع أن تؤدي رسالتها.

-البلاد كانت تحتاج إلى إرسال بعثات إلى الخارج حتى تلحق البلاد بركب الدول المتقدمة.

إلى أن تحررت من الاحتلال وبدأت الحكومة بدفع عجلة النمو للبلاد، بوضع سياسات لبناء منظومة التعليم، حيث كان عليها أن تراعي التعليم بعد أن تغير الإقتصاد من زراعي إلى صناعي، فهو يحتاج إلى مناهج علمية جديدة ليواكب تغير الأوضاع.[1]

ثانيا: هيكل النظام التعليمي الماليزي

اعتمدت ماليزيا بعد الاستقلال وفي إطار سياساتها الإصلاحية النظام التعليمي المضح كالتالي:

1. **التعليم قبل المدرسة:**

توفر الحكومة الماليزية التعليم ما قبل الابتدائي(رياض الاطفال) للأطفال دون سن السادسة، وبدأت وزارة التعليم(MOEسنة، 1992 بتنفيذ برامج ما قبل المدرسة، باعتبارها مرحلة تحضيرية تهيئ الطفل لدخول المدارس النظامية.

2. **مرحلة التعليم الابتدائي:**

يلتحق الأطفال بالتعليم الإبتدائي من سن 6 سنوات إلى 13 سنة وتقسم على مرحلتين، المرحلة الأولى من الصف الأول إلى الثالث، والمرحلة الثانية من الصف الرابع إلى السادس[1]، ويهدف التعليم الابتدائي إلى تنمية

[1] حنان عبد الباقي حسن علوش، قياس أثر التعليم على النمو الاقتصادي في ماليزيا، مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، العدد11، سنة2021، ص523.

الطلبة تنمية شاملة وتزويد الأطفال بأساس متين لاكتساب المهارات الأساسية في القراءة والكتابة، بالإضافة إلى غرس مهارات التفكير والقيم لديهم من خلال المناهج الدراسية ونظرا لتعدد الأعراق يتوفر التعليم الابتدائي في ثلاثة أنواع من المدارس لكل طفل حرية إختيار المدرسة التي تناسبه وتستخدم كل مدرسة لغة معينة للتدريس :

-المدارس الوطنية وتكون اللغة المالاوية هي لغة التدريس.

-مدارس تكون اللغة الصينية هي لغة التدريس،

-النوع الثالث تكون لغة التدريس فيها اللغة التاميلية.

ومع ذلك تدرس اللغة المالاوية كمادة إلزامية واللغة الإنجليزية كلغة ثانية في جميع المدارس في البلاد ورغم هذا الاختلاف إلا أن كل المدارس تتبع منهج حكومي واحد.

3. مرحلة التعليم الثانوي:

بعد أن يستكمل التلميذ مسار دراسته الابتدائية في سن الثانية عشر يقوم بالمشاركة في امتحان القبول للإلتحاق بالمدارس الثانوية ليتم توجيه جزء من التلاميذ إلى المدارس الثانوية الريفية لاكتساب المهارات الحرفية لمدة ثلاث سنوات، يحصل من خلالها التلميذ على شهادة تخرج تعادل الشهادة المتوسطة، في حين يوجه البعض الآخر من التلاميذ نحو المدارس الثانوية، وتقدم مدارس المرحلة الثانوية تعليما شاملا حيث يحصل التلميذ في هذه المرحلة على دروس في العلوم والآداب والمجالات المهنية والفنية التي تتيح للتلاميذ فرص لتنمية وصقل مهاراتهم في مجالات مختلفة، ويمر الطالب في هذه المرحلة بثلاث أطوار دراسية :

أ. مرحلة الثانوية الدنيا:

ينتقل الطلبة لهذه المرحلة بعد إتمامهم المرحلة الابتدائية، حيث ينتقل طلبة المدارس الابتدائية الوطنية للصف الأول من هذه المرحلة مباشرة، بينما يلتحق طلبة المدارس الأخرى (الصينية والتاميلية) بصف يطلق عليه صف الانتقال لمدة سنة دراسية واحدة قبل انتقالهم للصف الأول من الثانوية الدنيا، وتعتبر هذه السنة مرحة تحضيرية انتقالية للناطقين بغير اللغة المالاوية هدفها تمكين الطلبة من اكتساب المهارة في اللغة المالاوية والتي هي لغة التدريس في جميع المدارس الثانوية.

ب.مرحلة الثانوية العليا:

مدة الدراسة في هذه المرحلة سنتان، يلتحق بها الطلبة بعد إتمامهم للمرحلة الثانوية الدنيا، ويتم توزيع الطلبة على ثلاثة مسارات حسب أدائهم في اختبار الثانوية الدنيا، وهي: المسار الأكاديمي، المسار الفني، المسار المهني[2]:

- **المسار الأكاديمي:** ويضم هذا فرعي العلوم والآداب، يقدم الطلبة في نهايتها اختبار شهادة التعليم الماليزية MCE

[1] https: //www.moe.gov.my/en/education vu: 18_03_2024

[2] احمد رهف https: //www.academia.edu/42214771

- **المسار الفني:** يقدم هذا المسار تعليماً عاما مع تركيز المنهج على الأسس الفنية، ويقدم الطلبة في نهايته أيضاً اختبار شهادة التعليم الماليزية.
- **المسار المهني:** يؤهل هذا المسار الطلبة للحصول على الشهادة الماليزية للتعليم المهني، ويستهدف هذا المسار تلبية الاحتياجات الآنية والمستقبلية من اليد العاملة الفنية للقطاعين الصناعي والتجاري.

ج. مرحلة ما بعد الثانوية:

تعد هذه المرحلة تحضيرا للطلبة للالتحاق بالجامعات المحلية والأجنبية ومعاهد التعليم العالي الأخرى ويوجد في ماليزيا نوعان من البرامج التي تقدمها هذه المرحلة وهي:

-**برنامج الصف السادس:** مدة الدراسة في هذا البرنامج سنتان، يعد الطلبة لاختبار عام ما بعد الثانوية.

-**برنامج اختبار القبول في الجامعات:** عبارة عن صفوف تحضيرية مصممة بشكل خاص لتمكين الطلبة من تقديم الاختبارات التي تعقدها جامعات معينة لتحقيق متطلبات القبول بها، مدة الدراسة في هذا البرنامج تتراوح بين سنة إلى سنتين حسب الجامعة التي تقدم البرنامج.

4. مرحلة التعليم العالي:

_ ينظر إلى التعليم العالي في ماليزيا على أنه المحطة التي تتفاعل فيها كل المكونات الثقافية والاجتماعية وتنصهر داخلها العناصر الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتربوية في البلاد من أجل تحقيق رفاهية المجتمع وتقدمه. لذلك تهتم الجامعات الماليزية بالإعداد العلمي والأكاديمي للطلبة بمختلف مستوياتهم وتخصصاتهم بهدف تهيئتهم لقيادة المجتمع في المستقبل في كافة مجالات الحياة، تحت شعار "التعليم بناء للمجتمع".[1]

المطلب الثالث: السياسات التنموية المنتهجة في ماليزيا

مر الاقتصادي الماليزي عبر عدة مراحل وخطط تنموية ساهمت في رفع النمو الاقتصادي وتحقيق رؤية البلاد نحو التقدم والإزدهار وتمحورت هذه الخطط حول تعزيز التعليم وتطوير التكنولوجيا وتحفيز الابتكار بهدف تحقيق الرخاء للجميع في المجتمع الماليزي، رأينا تقسيم هذه الخطط إلى مرحلتين الأولى من 1997إلى 1990 والمرحلة الثانية هي مرحة الخطة التنموية في إطار رؤية 2020 والتي تعتبر نقلة نوعية في تاريخ ماليزيا والتي تميزت بتعزيز دور العنصر البشري وتعليمه وجعله عنصر فعال في رفع معدلات النمو الاقتصادي الماليزي.

[1] مرادسي حمزة، التعليم والنمو الإقتصادي دراسة مقارنة، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم شعبة علوم التسير، كليةالعلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة1، الجزائر، سنة2019، ص346.

أولا: الخطط التنموية في الفترة (1971_1990) ومكانة التعليم فيها:

اتسمت هذه الفترة بالتركيز على تحسين البنية التحتية وتعزيز القطاعات الاقتصادية المختلفة مثل الزراعة والصناعة وبداية الاهتمام بالموارد البشرية، تمثلت الخطط في هذه الفترة في 4 خطط تنموية لخصناها في الجدول التالي[1] :

الجدول رقم(1): الخطط التنموية المنتهجة في ماليزيا الفترة1971-1990

	الخطط الخماسية	أهم ما تضمنته الخطة
1	الخطة الخماسية الثانية (1971-1975)	_القضاء على الفقر - تنمية الصناعة في القطاعات الأساسية - زيادة الإنتاجية والدخل لتحقيق نموسريع -تحديث القطاع الريفي -تنمية الموارد البشرية من خلال الاستثمار في قطاعي التعليم والصحة
2	الخطة الخماسية الثالثة (1976-1980)	- تعزيز دور القطاع الصناعي والزراعي - تعظيم فوائد النمو- رفع مستوى المالاي بزيادة نصيبهم في ملكية أصول الإنتاج - تعظيم فوائد النمو - تخفيض معدلات البطالة.
3	الخطة الخماسية الرابعة (1981-1985)	-توسيع القاعدة الصناعية المحلية وتنويعها _تنشيط قطاع الزراعة -تحديث الخدمات المالية للدولة -الترويج للصناعات الثقيلة.
4	الخطة الخماسية الخامسة (1990-1986)	- التركيز على أنشطة البحث والتطوير - زيادة القدرة التنافسية للإقتصاد المحلي - تحسين كفاءة إدارة الإقتصاد - استقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر وخاصة في ميادين التكنولوجيا الدقيقة وميادين البحث والتطوير.

ثانيا: التجربة الماليزية في إطار رؤية 2020:

مع بداية التسعينات أطلق محمد مهاتير سياسة جديدة أطلق عليها السياسة الوطنية القومية سنة، 1991 استهدفت تطوير الموارد البشرية وتنميتها، إلى جانب تحسين فعالية الإستثمار وزيادته خاصة في مجال البحث

[1] خويلدات صالح، طرايش معمر، قوة تنويع محفظة الاستثمار بدون نفط، التجربة الماليزية قراءة الخطط التنموية، مجلة التنمية و الاقتصاد التطبيقي، جامعة المسيلة ، العدد 1، مارس2017، ص83.

والتطوير بغية تحسين القدرة التنافسية الدولية، حيث تم التركيز على الصناعات التكنولوجية المتقدمة، ومن أجل تحقيق هذا الهدف تم انتهاج ستة خطط تنموية:

1 -الخطة الخماسية السادسة : (1991-1995):

في بداية التسعينات بدأت الدولة بتشجيع الصناعات عالية التقنية وذات القيمة المضافة وكثيفة الاستخدام لرأس المال لذلك بدأ في هذه الفترة الاهتمام بالبحث والتطوير من أجل زيادة تنافسية المنتجات الماليزية في الأسواق الدولية وتوسيع دائرة سوقها المحلي.

تضمنت الخطة مجموعة من الأهداف :

- تخصيص 600 مليون رينجت من ميزانية هذه الخطة إلى تعزيز أنشطة البحث والتطوير، وتم تأسيس المؤسسة الماليزية لتطوير التكنولوجيا سنة 1992، والمؤسسة الماليزية للبحوث الصناعية، والمجموعة الصناعية للتكنولوجيا 1993.

- تسريع وتطوير التصنيع بإدخال التكنولوجيا الحديثة لزيادة القدرة التنافسية للصناعات المحلية في الأسواق العالمية.

-التوجه نحو التعاون الإقليمي في إطار مجموعة تكتل بلدان الأسيان.

- خلق وتوفير مناخ مناسب لإنعاش الاستثمار بهدف تنويع القاعدة الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي.

2_ الخطة الخماسية السابعة (1996-2000):

_-هدفت هذه الخطة إلى[1]:

-التحول إلى المدارس الذكية وإدخال الحاسب الآلي والإرتباط بشبكة الأنترنت في كل فصل دراسي من فصول المدارس حيث بلغت نسبة المدارس المربوطة بشبكة الأنترنت في ديسمر 1999 أكثر من 90% وفي الفصول الدراسية 45%.

- تكثيف اكتساب التكنولوجيا وتسويق التكنولوجيا الجديدة.

-التوسع في الصناعات ذات النمو السريع (الصناعات الصغيرة والمتوسطة) وتعزيز الصناعات الرأسمالية.

قامت الحكومة الماليزية بصياغة مشروع الطريق السريع لتقنية الوسائط المتعددة ليكون بمثابة محرك إضافي للنمو ومساندا لعملية التنمية الصناعية عالية التقنية.

3- الخطة الخماسية الثامنة (2001-2005):

ركزت الخطة على [2]:

- مواكبة التطورات التكنولوجية المتسارعة، خاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

[1] مرادسي حمزة، مرجع سبق ذكره ، ص306،307.

[2] رند طاهر شكري حسن علي، دور التخطيط الإستراتيجي في التجربة التنموية في ماليزيا، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة النجاح الوطنية، 2020، ص115.

- تعزيز المرونة الاقتصادية والتوجه نحو اقتصاد المعرفة.
- إعطاء فرص كبيرة لزيادة عرض وظائف الجودة أمام القوى العاملة.
- رفع من ميزانية التدريب وتحسينه وتشجيع تنمية القراءة وتدريب العامل على اكتساب المعرفة.
- أوصت الخطة بتعزيز تدريس الأخلاق والقيم ودمجها كمواد في المناهج الدراسية وفي برامج إعداد المعلمين من أجل تلبية احتياجات سوق العمل من العمالة الماهرة وذات القيم والاتجاهات السليمة والإيجابية.

4. الخطة الخماسية التاسعة (2006_2010):

يشمل المخطط ستة مساع إستراتيجية وهي:

- بناء الوطن تقطنه الأمة المتحدة: ركزت الدولة على التعليم باعتباره ينمي الانتماء القومي مع الإحساس بالفخر لما للوطن من الثراء في الثقافات.
- تطوير القوى البشرية: وهي مهمة تكوين شخصية الخريج التي لها قيمة في سوق العمل، من الاستعداد الداخلي للإبداع إلى ساحة المنافسة في دنيا العلوم والتقنية.
- جعل المدارس الوطنية مدارس مفضلة لدى الجميع: والسعي إلى ذلك يحتاج إلى العناصر الجاذبة من المعدات والأجهزة لها تطابق لمقاييس الجودة والمواصفات العصرية.
- جعل مهنة التدريس المدرسي من المهن المرموقة.
- التطلع إلى تحقيق التميز في المؤسسات التعليمية: من خلال تشجيع المؤسسات لكل البرامج الدراسية، والعمل على تجديدها كل ثلاث سنوات.[1]

5. الخطة التنموية العاشرة (2011-2015):

هدفت هذه الخطة إلى :

- الاستثمار في تدريب المعلمين.
- زيادة وتعزيز الإبتكار.
- التخلص من التسرب والرسوب المدرسي.
- تطبيق نهج متكامل لجذب ورعاية المواهب والإبداعات من العالم المتقدم والإحتفاظ بها
- خلق بيئة عمل تتسم بالكفاءة والمرونة للقطاع الخاص باعتباره المحرك الرئيسي للنمو والإبداع.
- طرحت هذه الخطة نموذج اقتصادي جديد يقوم على (الشمولية _الدخل المرتفع_الإستدامة)، ويهدف هذا النموذج إلى تحقيق النمو في المجال الاقتصادي، التعليمي، الصحي، التكنولوجي.[2]

[1] حاجي فطيمة، واقع السياسات التعليمية في ماليزيا ومدى إستفادة الجزائر من هذه التجربة، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد4، جوان 2014، ص58-59.

[2] خويلدات صالح، طرايش محمد، مرجع سبق ذكره، ص85.

6-الخطة الخماسية الحادية عشر :

حملت هذه الخطة شعار "**النمو القائم على البشر**" حيث ركزت هذه الخطة على قيمة البشر بشكل كبير واعتبرته الركيزة الأساسية لجميع جهود النمو في هذه المرحلة، حيث هدفت هذه الخطة إلى:

-إستفادة كل مواطن من الازدهار الاقتصادي في البلاد وعبرت عليه بمؤشر نصيب الفرد من الناتج.

- تسريع تنمية رأس المال البشري (التعليم والصحة) من أجل مجتمع متقدم وتقوية البنية التحتية بغية استمرار التوسع الاقتصادي.

-وضع استراتيجيات وخطط لكيفية تحويل الابتكار إلى ثروة. [1]

بعد عرضنا لمختلف السياسات والخطط التنموية التي وضعتها ماليزيا بهدف تعزيز نموها الاقتصادي واللحاق بركب الدول المتطورة يمكننا القول أن الخطط التنموية في إطار رؤية 2020 استهدفت بشكل كبير العنصر البشري وقطاع التعليم بشكل خاص واعتبرته محركا للنمو الاقتصادي وحجر الأساس في بناء المجتمع الماليزي.

المبحث الثاني: تقييم التجربة الماليزية في إطار رؤية 2020

تجربة ماليزيا في إطار رؤية 2020 كانت تحد كبير وطموح لتحويلها إلى اقتصاد متطور ومتنوع بحلول 2020 عن طريق التركيز على عدة عوامل أهمها الاستثمار في رأس المال البشري وبشكل كبير قطاع التعليم.

سنتطرق في هذا المبحث إلى تطور مؤشرات التعليم والمؤشرات الاقتصادية في الفترة (1990-2020) ومقارنة النتائج والأرقام مع الأهداف التي سطرتها الخطط التنموية حيث اخترنا تتبع تطور المؤشرات التي ذكرناها سابقا في الخطط التنموية التي تضمنتها التجربة الماليزية في إطار رؤية 2020 منها مؤشر نصيب الفرد من الناتج الإجمالي، معدلات الالتحاق بالأطوار التعليمية المختلفة بالإضافة إلى معدلات البطالة ومتوسط الأجور والإنفاق الحكومي على التعليم وغيرها.

المطلب الأول: سياسات تطوير التعليم في ماليزيا

اهتمت الحكومة الماليزية بتحقيق التميز العلمي وتعزيز الفرص التعليمية لجميع فئات المجتمع لمواكبة تطورات العصر والمساهمة في الحياة الاقتصادية والعملية والإنتاجية ولتحقيق هذا الهدف انتهجت العديد من السياسات لتطوير نظامها التعليمي وأصبحت نموذجا يحتذى به، سنطرق في هذا المطلب إلى سياسات تطوير التعليم في ماليزيا والتي سنرفقها بمنحنيات تطور المؤشرات كي يمكننا مقارنة السياسات وأهدافها مع النتائج العددية للحكم على نجاح السياسة أو فشلها ومناقشة مدى استفادة الجزائر من هذه التجربة.

أولا: سياسات تطوير التعليم في ماليزيا

من أجل تطوير النظام التعليمي في ماليزيا، اتبعت الحكومة الماليزية مجموعة من الإجراءات[2]:

[1] مرادسي حمزة، مرجع سبق ذكرة، ص315.

[2] محمد شريف بشير، مرجع سبق ذكره، ص2.

1. التزام الحكومة بمجانية التعليم الأساسي:

حرصت الإدارة الماليزية منذ الاستقلال على مجانية التعليم الأساسي من أجل إتاحة الفرصة للجميع من أجل التعلم، وبفضل هذه المبادرة ارتفعت نسبة الالتحاق بالمدارس ووصل عدد الذين يجيدون القراءة والكتابة إلى 95%سنة 2019 مقارنة ب90%سنة 2000و82%سنة 1995، وهي من النسب العالية في العالم.

2. الاهتمام بالتعليم ما قبل المدرسة (رياض الأطفال):

اهتمت الحكومة بالتعليم فيما قبل المدرسة، واعتبر قانون التعليم لسنة 1996 التعليم ما قبل المدرسة جزء من النظام الإتحادي للتعليم، ويشترط أن تكون جميع دور الرياض مسجلة لدى وزارة التربية، ويلزم تطبيق المنهاج التعليمي المقرر من الوزارة، حيث يتضمن المنهاج إلزامية تعليم اللغة الماليزية والسماح باستعمال اللغة الإنجليزية ولغات المجموعات العرقية في ماليزيا، والتوجيه الإجتماعي والديني، حيث يسمح بتقديم تعليم ديني للأطفال المسلمين.

3. تركيز التعليم الابتدائي على المعارف الأساسية :

يركز التعليم في هذه المرحلة على تعليم التلاميذ القراءة والكتابة، والإلمام بالمعارف الأساسية في الحساب والعلوم ويجرى امتحانان: الأول في السنة الثالثة، والثاني في السنة السادسة لتقييم أداء التلاميذ.

4. الاهتمام بالتعليم التكنولوجي وربطه بالبحث العلمي:

من خلال التشجيع على إنشاء هيئات للبحوث في مؤسسات التعليم العالي، للقيام ببحوث علمية تخدم قضايا التعليم، والاستفادة من العلاقة مع المؤسسات المماثلة في خارج البلاد وإدخال برامج الدراسات العليا في الجامعات الماليزية في التخصصات العلمية والتكنولوجية، مع ربط مخرجات التعليم بمخرجات سوق العمل وتلبية متطلبات الاقتصاد[1].

وفي سنة 2018خصصت الحكومة 400 مليون رينجيت ماليزي كمنح للبحث والتطوير لمؤسسات التعليم العالي في ميزانية 2019تماشيا مع تطلعاتها لتحقيق مكانة بين الدول المرتفعة الدخل.[2]

يمثل المنحنى أسفله تطور عدد الباحثين في مجال البحث والتطوير، حيث نلاحظ ارتفاع في عدد الباحثين العاملين في مجال البحث والتطوير في الفترة (1996-2020) حيث بلغ 2140.00في الألف في سنة 2018 مقارنة ب 93.00 في الألف سنة 1996 وهذا ما يعكس الجهود المبذولة من طرف الحكومة الماليزية في تطوير مجال البحث والتطوير التكنولوجي.

[1] حاجي فطيمة، مرجع سبق ذكره، ص64.

[2] الولهي ريمة، الدور الجديد للجامعة :دراسة تجارب مختارة، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص مانجمنت و اقتصاد تطبيقي، جامعة برج بوعريريج،2019-2020 ص150.

الشكل رقم2 :الباحثون العاملون في مجال البحث والتطوير (لكل مليون شخص)

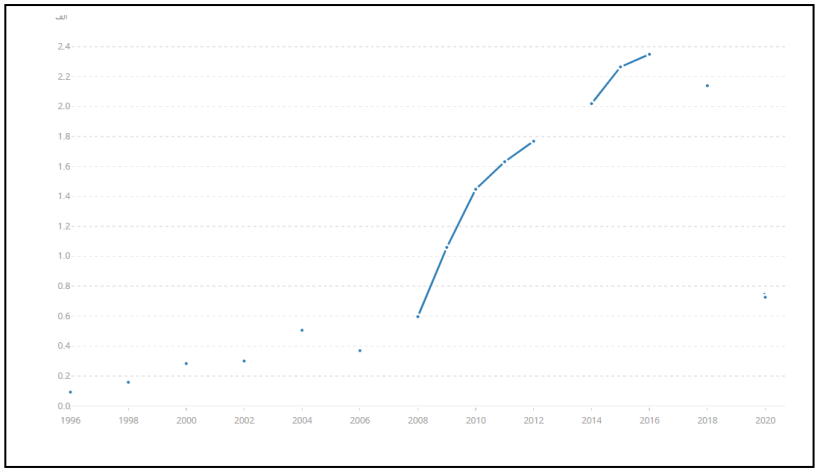

https://data.albankaldawli.org/indicator/SP.POP.SCIE.RD

5-الاهتمام بتعليم المرأة:

لم تهمل الحكومة دور المرأة الماليزية في بناء المجتمع والاقتصاد حيث أخذت نصيبها من التعليم مثل الرجل تماما بل وقدمت الحكومة قروضا بدون فوائد للآباء لتمكينهم من إرسال بناتهم للمدارس وتوفير مستلزمات المدرسة.[1]

بلغ معدل التحاق الإناث بالمرحلة الابتدائية التي تعتبر أهم مرحلة في تعليم الأشخاص 100% سنة 2014 حسب إحصائيات البنك الدولي وهذا ما يؤكد السياسة الداعمة لتعليم المرأة وفعاليتها.

6-إعداد المعلمين قبل الخدمة:

يتم إعداد المعلمين قبل الخدمة في كليات تدريب المعلمين التي تقع تحت إشراف قسم إعداد المعلمين في وزارة التربية، ويوجد في ماليزيا أكثر من31 كلية لتدريب المعلمين منتشرة في جميع أنحاء البلاد، تعد المعلمين للتدريس في المدارس الابتدائية والثانوية. ومن ضمن هذه الكليات واحدة لإعداد معلم التربية الإسلامية، وأخرى لإعداد معلمي التعليم المهني والفني، وتوجد 26جامعة توفر تخصص تدريب معلمين.[2]

يمثل الجدول التالي تطور عدد المعلمين المدربين في ماليزيا حيث نلاحظ ارتفاع من 90 من إجمالي المعلمين %سنة 1995 إلى 100%سنة 2015 و انخفاض النسبة إلى 97%بسبب أزمة كورونا .

[1] أحمد محي الدين محمد التلباني، التجربة الإقتصادية الماليزية "التقويم و الدروس المستفادة"، كلية الدراسات الإقتصادية والعلوم السياسية جامعة الإسكندرية،2019، ص35.

[2] حاجي فطيمة، مرجع سبق ذكره، ص60-66.

جدول رقم2: عدد المعلمين المدربون (من الإجمالي)

السنة	عدد المعلمون المدربون (من الإجمالي)
1995	%90
2000	%98
2005	%92
2010	%95
2015	%100
2020	%97

المصدر :إحصائيات البنك الدولي

7. التوافق مع التطورات التقنية والمعلوماتية وإعادة هيكلة المدارس الحكومية:

– إعادة تأهيل المدارس الحكومية كي تكون مدارس ذكية تتوافق مع التطورات الحديثة في النظم التعليمية في العالم، وهدف تلك المدارس هو أن تتوفر فيها مواد دراسية تساعد الطلبة على تطوير مهاراتهم واستيعاب التقنيات الحديثة، وتستخدم هذه المدارس الأنترنت وتكنولوجيا المعلومات والإتصال الحديثة .

8. تعزيز الإبتكار:

بهدف تعزيز مكانة ماليزيا كدولة إبتكارية، قامت بإنشاء المركز الوطني للإبتكار، الذي يقوم باكتشاف وتمكين الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا والمبتكرين الاجتماعيين من خلال الإبداع والإبتكار وإعتماد التكنولوجيا، وتطوير نظام مستدام لريادة الأعمال في ماليزيا، وزود هذا المركز الشركات الناشئة والمستثمرين ببرامج بناء القدرات وفرص السوق والتمويل والمساعدة التنظيمية التي أثرت على أكثر من 100،000 من رواد الأعمال الطموحين[1].

9. تبني إستراتيجية التعلم مدى الحياة (التعليم المستمر):

يقوم على مبدأ " اطلب العلم من المهد إلى اللحد " وهومبدأ مقتبس من تعاليم الإسلام. تم نشر هذا المخطط واطلاقه في نوفمبر 2011 من قبل وزارة التعليم العالي ويمثل المخطط جهود الدولة الواعية نحو جعل التعلم مدى الحياة طريقة حياة، بالإضافة إلى تمثيله للقيم الوطنية التي يمكن نشرها ونقلها من جيل إلى آخر، وينعكس هذا في المبدأ التوجيهي للمخطط الذي يقر بأن التعلم مدى الحياة معترف به كركيزة ثالثة لتطوير رأس المال البشري، إلى جانب النظام المدرسي والتعليم العالي.

[1] حسام الدين إبراهيم محمد، مرجع سبق ذكره، ص198،19 .

تغطي إستراتيجية التعلم مدى الحياة في ماليزيا جميع قطاعات نظام التعليم بإشارة صريحة إلى التعليم الرسمي وغير الرسمي. يعتمد المخطط على الاستراتيجيات الأربع التالية[1]:

- **آليـة التطـوير والبنيـة التحتيـة:** تعزيز التنسيق ومراقبة سياسات وبرامج التعلم مدى الحياة، زيادة مشاركة الشركات الصغيرة والمتوسطة في التعلم مدى الحياة.
- **تعزيز الوعي العام والمشاركة** : إطلاق حملة ترويجية وطنية لتعزيز صورة التعلم مدى الحياة
- **ضمان الاستمرارية والتقدير:** زيادة قبول الدخول المفتوح، تقييم التعلم التجريبي السابق والتعلم مدى الحياة عبر الإنترنت، زيادة حركة المتعلمين.
- **تقديم الدعم المالي:** توفير آليات التمويل، إشراك التمويل الخاص، إتاحة القروض من المؤسسات المالية الخاصة، النظر في الحوافز الضريبية.

المطلب الثاني: تطور مؤشرات التعليم في ماليزيا

شهدت الفترة 1990-2000 خطط كثيرة لتطوير التعليم في ماليزيا نتج عن ذلك تطور مؤشرات التعليم سنتطرق في هذا المطلب إلى عرض تطور بعض مؤشرات التعليم في ماليزيا.

أولا: معدل الالتحاق بمختلف المراحل الدراسية:

يبين الشكل 3و4 و5 و6 معدلات الالتحاق بالأطوار التعليمية في ماليزيا من المرحلة قبل الابتدائية إلى التعليم العالي، إذ نلاحظ **أن** معدلات الالتحاق بمختلف المراحل الدراسية شهدت تطورا كبيرا في الفترة 1990-2020 حيث سنة 1990 كان معدل الالتحاق بالمدرسة قبل ابتدائية 20% ليرتفع إلى 98% من الإجمالي سنة 2020 كما يبين الشكل رقم (3)، وارتفع معدل الالتحاق بالمدرسة الابتدائية إلى 102% سنة 2022.

تعتبر هذه نسب عالية وأن معظم الأطفال في سن العاشرة قد سجلت أسمائهم في المدارس و90% من تلاميذ المدرسة الابتدائية انتقلوا إلى المدارس الثانوية حيث بلغ عدد الملتحقين بالمدرسة الثانوية (الشكل رقم5) 82 %سنة 2020، هذا يدل على انخفاض معدل الأطفال خارج المدرسة وأن سياسات التعليم المنتهجة من قبل الحكومة الماليزية نجحت في القضاء على التسرب المدرسي.

بالنسبة للتعليم الجامعي، شهدت ماليزيا ارتفاعا كبيرا في معدلات الإلتحاق بالتعليم العالي حيث بلغ عدد الملتحقين 46% سنة 2017 مقارنة ب6%سنة 1990 وتشير هذه المعدلات الى تحسن جودة التعليم وتزايد الاهتمام بالتعليم العالي في البلاد وثقة الطلاب في جودة التعليم، وقد بلغ عدد الطلبة الدوليين130.000 طالب سنة 2020 حسب معطيات البنك الدولي.

[1] الولهي ريمة، مرجع سبق ذكره، ص138-139.

الشكل رقم3: معدل الإلتحاق بالمدرسة القبل إبتدائية(%من الإجمالي)

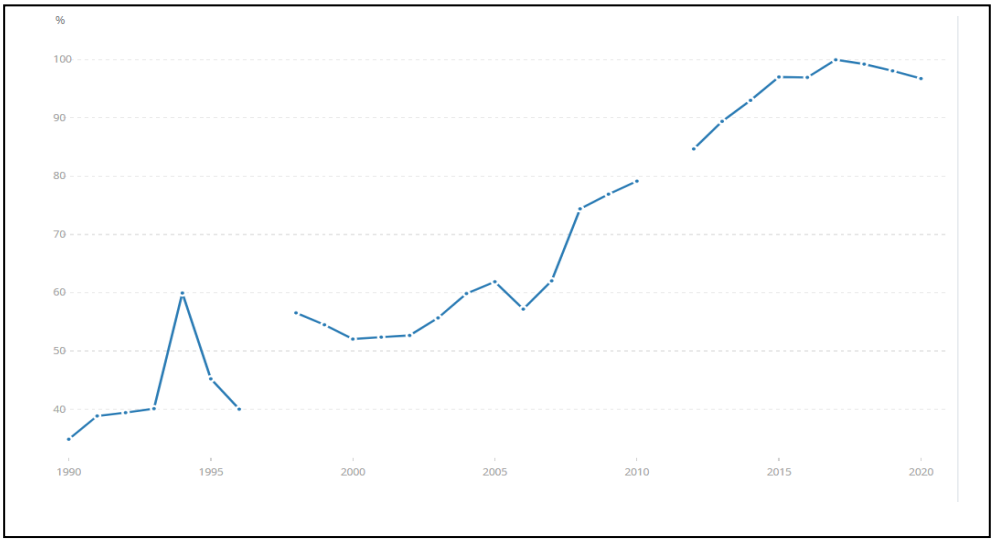

المصدر :إحصائيات البنك الدولي https://data.albankaldawli.org/indicator

الشكل رقم4: معدل الإلتحاق بالمدرسة الإبتدائية(%من الإجمالي)

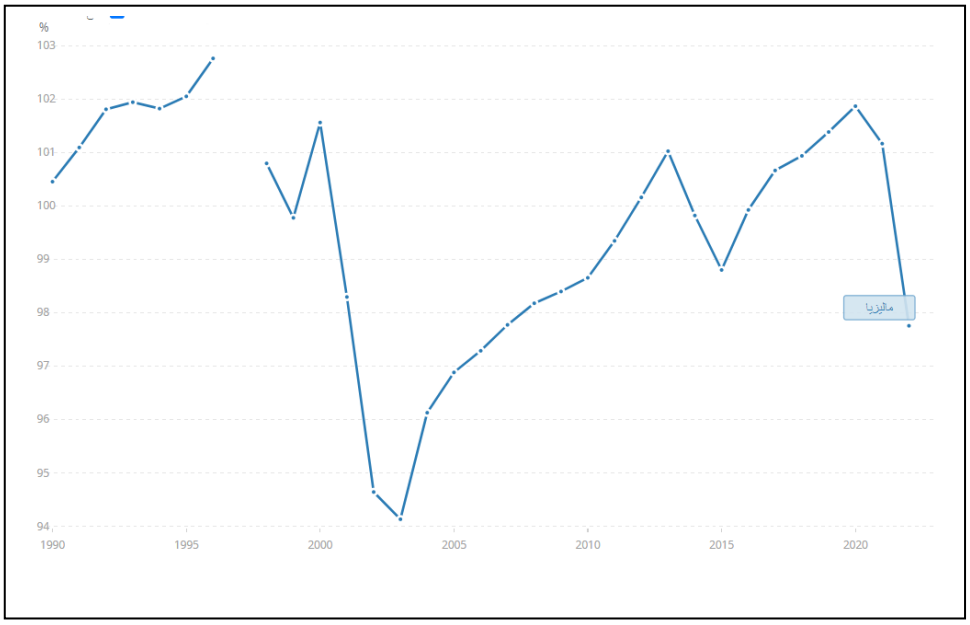

المصدر :إحصائيات البنك الدولي https://data.albankaldawli.org/indicator

الشكل رقم5: معدل الإلتحاق بالتعليم الثانوي(%من الإجمالي)

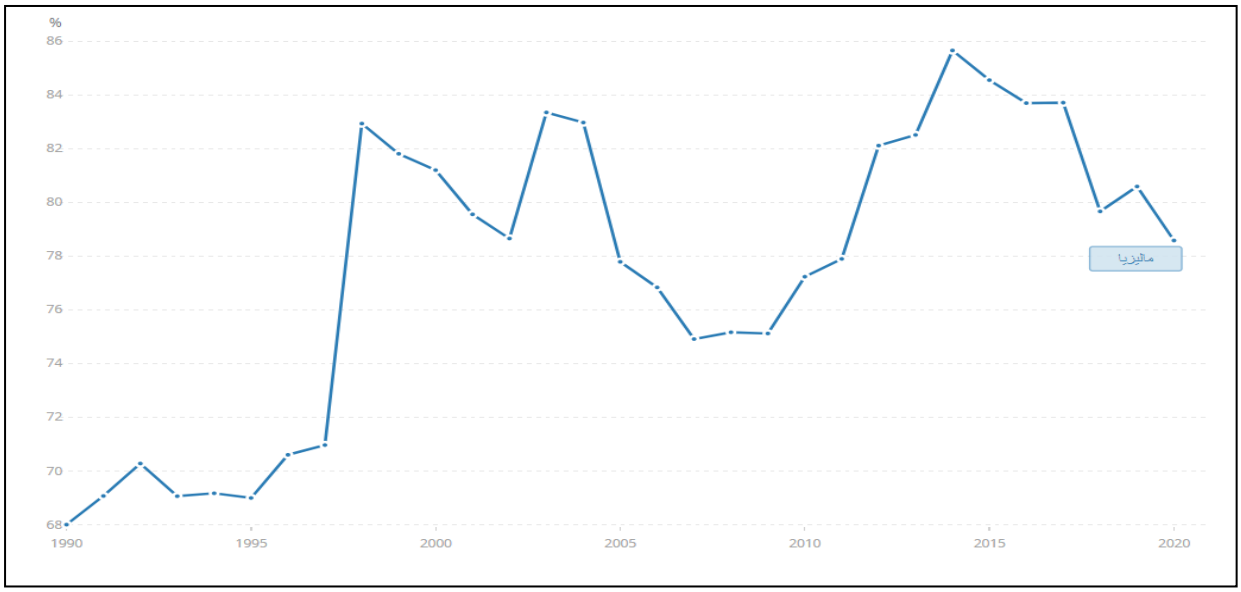

المصدر : إحصائيات البنك الدولي https://data.albankaldawli.org/indicator

الشكل رقم6: معدل الالتحاق بالتعليم الجامعي(%من الإجمالي)

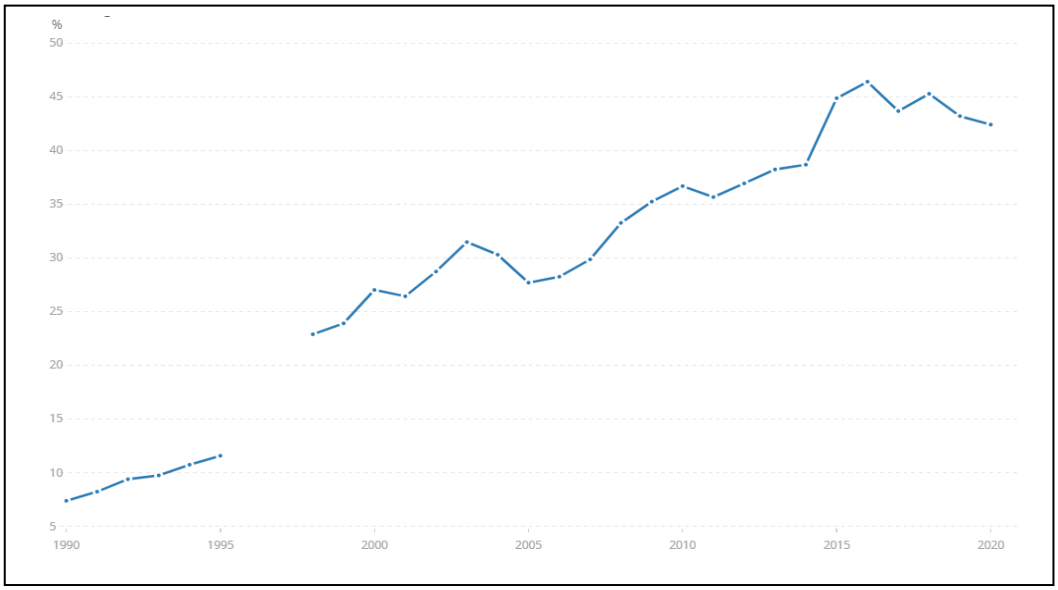

المصدر:إحصائيات البنك الدولي https://data.albankaldawli.org/indicator

ثانيا:الإنفاق العام على التعليم :

بلغ الإنفاق العام على على التعليم 7.6%من إجمالي الناتج المحلي سنة 2002، مقارنة ب4.5% سنة 1990 كما يبين الشكل رقم (7) ، وقد حرصت ماليزيا منذ استقلالها على تقديم خدمات التعليم الأساسي مجانا، وأنفقت هذه المبالغ على إنشاء المدارس العلمية والمدارس الفنية الجديدة ومختبرات العلوم والكمبيوتر ومنح القروض لمواصلة التعليم العالي داخل وخارج ماليزيا، وأدى هذا السخاء إلى ارتفاع عدد المتعلمين والذين يجيدون القراءة والكتابة .

الشكل رقم7: الإنفاق العام على التعليم من إجمالي الناتج المحلي

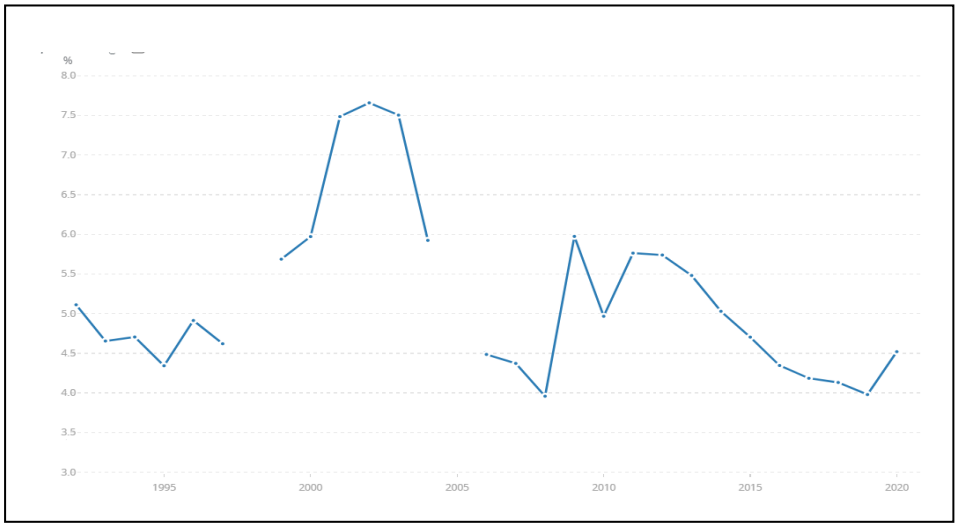

المصدر: إحصائيات البنك الدولي https://data.albankaldawli.org/indicator

ثالثا: مؤشر الإبتكار

اهتمت ماليزيا بموضوع الابتكار واعتبرته نتيجة لرفع المستوى التعليمي وجودته ووضعته ضمن سياساتها التنموية، ولتتبع تطور مستوى الابتكار في ماليزيا اعتمدنا عرض ثلاث مؤشرات ممثلة لتطور مستوى للابتكار وهي المؤشر العالمي للابتكار، وعدد براءات الاختراع، صادرات ماليزيا من السلع الابداعية وخدمات التكنولوجيا والاتصال .

يوضح الجدول رقم(3) ترتيب ماليزيا في مؤشر الابتكار العالمي حيث احتلت المركز 33 في مؤشر الإبتكار العالمي سنة 2020، وهذا بفضل مرتبتها الأولى في المؤشرات مثل صادرات صافي التكنولوجيا الفائقة وصادرات السلع الإبداعية وقد شهدت نموا في عدد براءات الاختراع (الشكل رقم8) حيث سجلت ماليزيا أكبر عدد براءات إختراع سنة 2014 حيث بلغ 1353 براءة إختراع مقارنة ب200 سنة 1998.

الجدول رقم3: ترتيب ماليزيا في مؤشر الابتكار العالمي

السنة	الترتيب في مؤشر الابتكار العالمي
2012	37
2018	35
2020	33

المصدر: innovation index malaysia 2020

الشكل رقم8: عدد طلبات براءات الاختراع للمقيمين في ماليزيا (1998-2018)

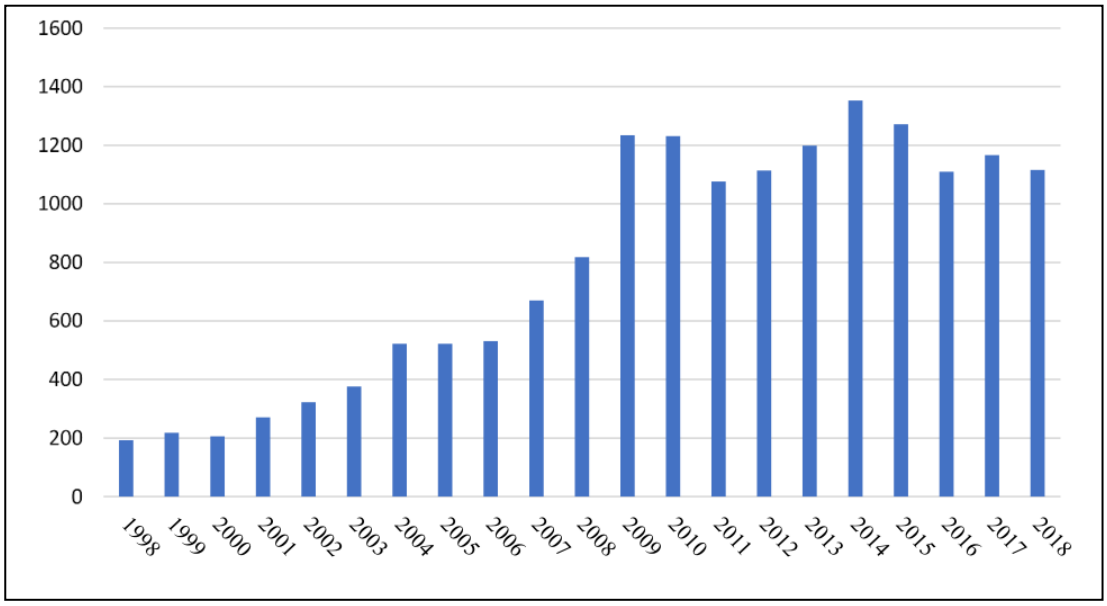

المصدر :بيانات البنك الدولي

_تطور صادرات ماليزيا في سلع و خدمات التكنولوجيا:

في البداية اعتمدت ماليزيا في صادراتها على المنتوجات الزراعية والفلاحية والمواد الأولية لكن بعد تطبيق سياساتها الحديثة نلاحظ ظهور ما يسمى بصادرات سلع التكنولوجيا وصادرات السلع الابداعية وهذا النوع من الصناعات يتطلب مهارات متقدمة وكفاءات عالية ورأس مال بشري ذو جودة وهذا نتيجة للاستثمار في التعليم ورأس المال البشري.

الشكل رقم 9: صادرات المصنوعات (من إجمالي صادرات السلع)

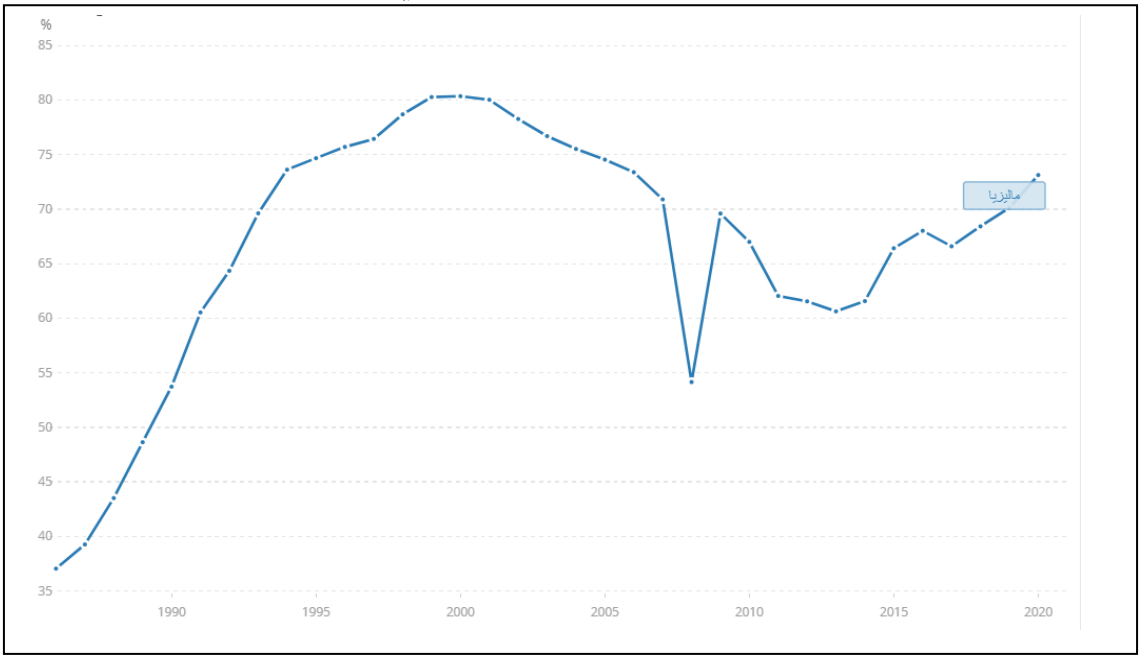

المصدر :إحصائيات البنك الدولي

نلاحظ أيضا في المقابل ارتفاع صادرات خدمات التكنولوجيا والاتصال التي لم تكن تصدر من قبل السياسات التنموية الحديثة في ماليزيا حيث عرفت ارتفاع ملحوظ من 2 %سنة 1990 الى غاية 24% سنة 2020 وتعتبر هذه النسبة قفزة نوعية في الميزان التجاري الماليزي، ودلالة على التقدم في مجال الاتصال والتكنولوجيا في ماليزيا وامتلاكها للكفاءات والإمكانيات اللازمة.

الشكل رقم10: صادرات خدمات التكنولوجيا والاتصال (من إجمالي صادرات السلع)

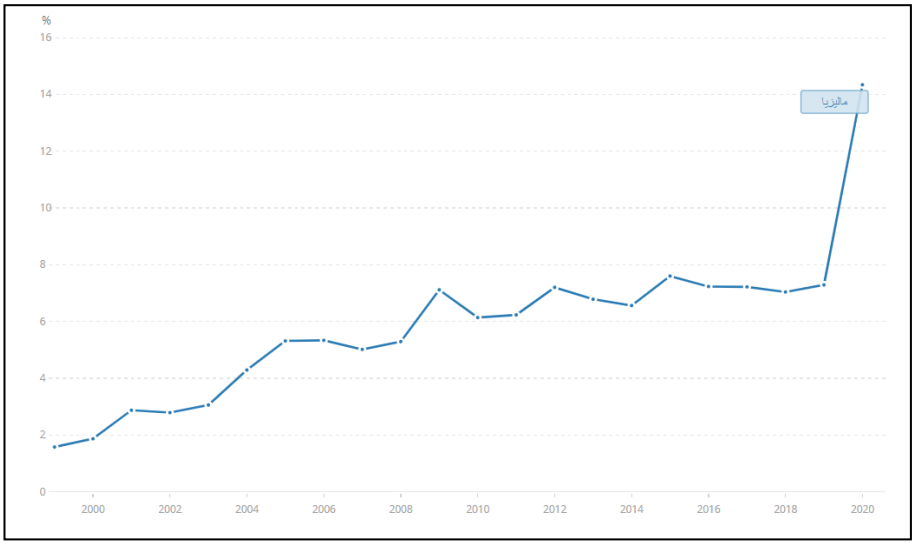

المصدر :إحصائيات البنك الدولي https://data.albankaldawli.org/indicator

من خلال تتبع مؤشرات الابتكار ومقارنتها مع جهود ماليزيا في دعم البحث والتطوير نلاحظ أن استثمارات ماليزيا في البحث والتطوير وتشجيع الابتكار قابله ارتفاع عدد براءات الاختراع وتحسن ترتيب ماليزيا العالمي في مؤشر الابتكار واستغلال هذا التقدم في الاقتصاد عن طريق انشاء وتطوير الصناعات التكنولوجية وخدمات الاتصال وغيرها والتي صنعت الفارق في ميزانها التجاري.

المطلب الثالث: تطور المؤشرات الاقتصادية في ماليزيا

أولا: إجمالي الناتج المحلي :

من خلال الشكل أسفله، نلاحظ أن الفترة (1990-2000) شهدت ارتفاعا كبيرا في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، من49،14 مليار دولار سنة 1990 ليرتفع إلى365،18 مليار دولار ويعود ذلك الى الخطة التنموية التي انتهجتها ماليزيا والتي استهدفت تطوير الموارد البشرية وتنميتها كما شهد إجمالي الناتج المحلي تقلبات حيث إنخفض في 1998 بسبب الأزمة الآسيوية، وسنة 2008، وسنة 2015 بسبب تباطئ الاقتصاد العالمي.

الشكل رقم11: تطور إجمالي الناتج المحلي الماليزي (1990-2000)

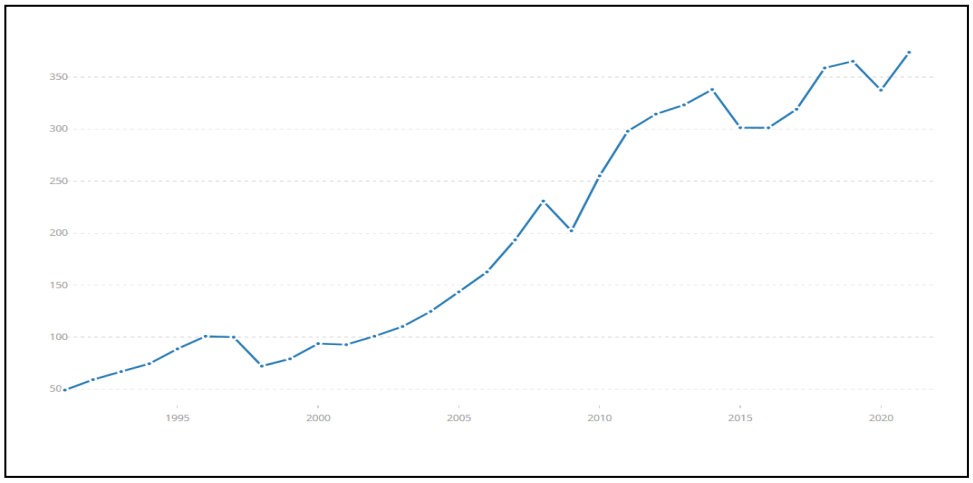

المصدر: إحصائيات البنك الدوليhttps://data.albankaldawli.org/indicator

ثانيا: مؤشر البطالة

يعد الوصول إلى مرحلة التوظيف الكامل أحد أهم العلامات المميزة للاقتصاد الماليزي الذي لم يتجاوز فيه حد البطالة حاجز3.7% خلال الفترة (1994-2019) كما يوضح المنحنى أسفله، ويعود هذا النجاح الكبير إلى التأليف بين سياسات الاقتصاد الكلي وسياسات سوق العمل، حيث عمدت ماليزيا إلى إتباع استراتيجية تتكامل خلالها كل من السياستين، حتى وصلت لتصبح اقتصادا للنمو الاحتوائي وهو ما يعني انعكاس معدل النمو الاقتصادي في شكل فرص عمل، وفي سنة 2020 سجلت ماليزيا أعلى معدل بطالة 4.50% منذ 1993 حيث كان آنذاك 4.10 % ويعود ذلك لجائحة كورونا.

الشكل رقم12: معدل البطالة في ماليزيا الفترة(1990-2000)

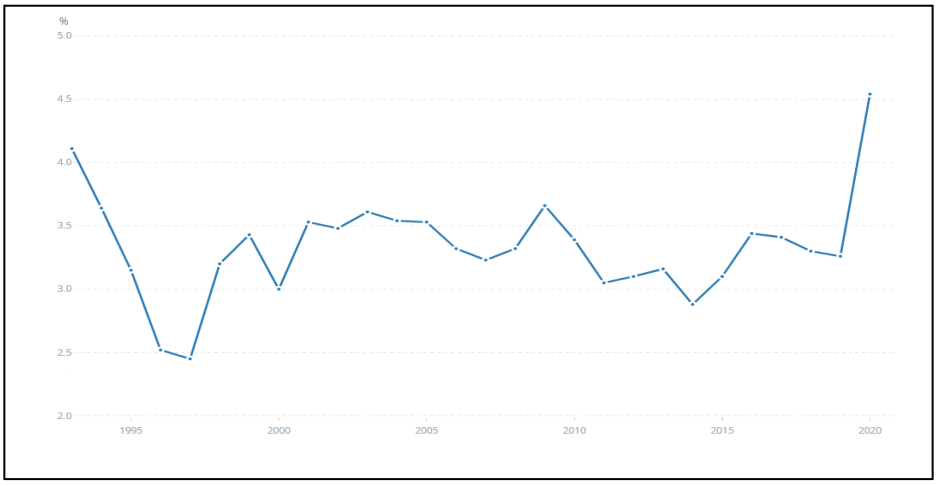

المصدر:إحصائيات البنك الدولي https://data.albankaldawli.org/indicator

ثالثا: متوسط أجور العمال في ماليزيا

1. متوسط الأجور العام في ماليزيا:

تم اعتماد مؤشر متوسط الأجور في ماليزيا سنة 2011، نلاحظ من خلال المنحنى أسفله أن معدل الأجور في ماليزيا شهد تحسنا ملحوظا خلال الفترة الموضحة، حيث سنة 2011 بلغ متوسط الأجور 1.18k ليرتفع ويصبح 3.1k سنة 2020، وهذا يبين الأثر الإيجابي لتبني سياسة المهارات على سوق العمل الذي وصل إلى مرحلة التوظيف الكامل في التسعينات ليصل إلى معدل يقارب 3% عام 2019، وهذا يدل على أن ماليزيا استطاعت خلال فترة قصيرة من الزمن أن تكون نموذجا رائدا في مواجهة ظاهرة البطالة والقضاء على آثارها السلبية، ونتج عن هذا أيضا انخفاض نسبة السكان تحت خط الفقر.

الشكل رقم13: متوسط أجور العمال في ماليزيا (2011-2020)

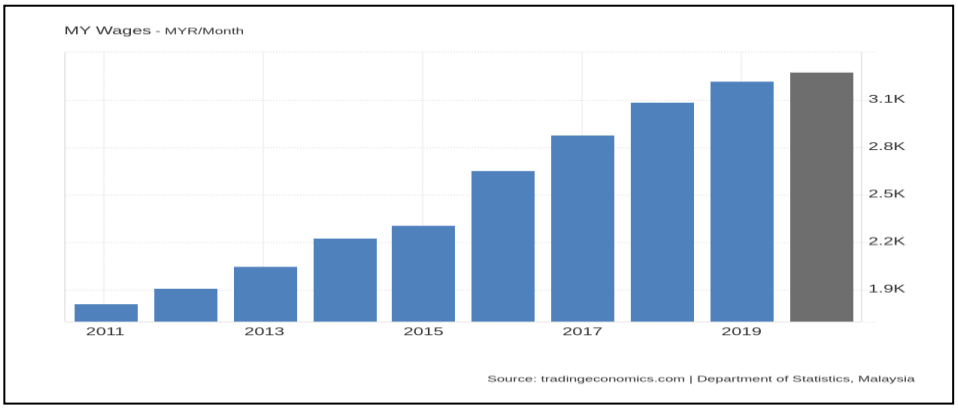

المصدر: https: //ar.tradingeconomics.com/malaysia/wage

2. أجور العمال حسب الدرجة التعليمية:

يبين الرسم البياني أسفله أن أجور العمال لنفس المنصب تختلف حسب المستوى التعليمي، حيث أن الأشخاص الذين يملكون دبلوم أو شهادة يكسبون 17% أكثر من الذين اكتفو بإتمام المرحلة الثانوية فقط، أما الذين حصلو على درجة الباكالوريا يكسبون 24% أكثر من الحاصلين على دبلوم، بينما الموظفين الذين حصلو على درجة الماجستير يكسبون 29% أكثر من الحاصلين على الباكالوريا، والأشخاص الحاصلين على درجة دكتوراه يكسبون 23%اكثر من الحاصلين على درجة الماجستير، وهذا يدل على اختلاف إنتاجية العامل المتعلم وغير المتعلم حيث تكون إنتاجية العامل المتعلم اكبر من إنتاجية الغير متعلم.

الشكل رقم14: أجور العمال حسب الدرجة التعليمية

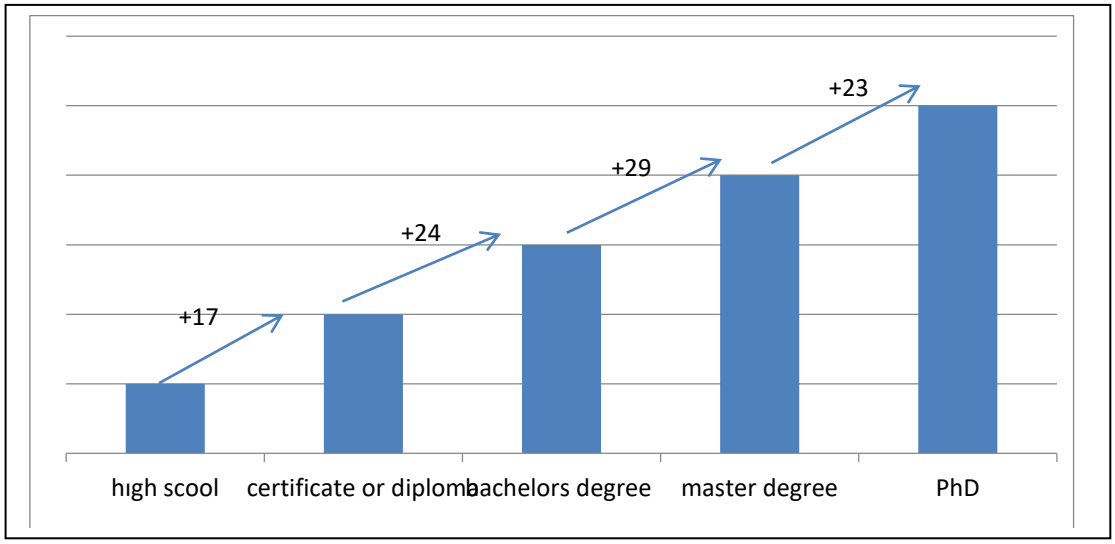

المصدر: https://www.salaryexplorer

رابعا: مؤشر الفقر

يوضح الشكل الموالي المؤشر العددي للفقر مقارنة بخط الفقر 1.90 دولار في اليوم للفرد، إذ يمكننا القول أن انخفاض معدل البطالة وارتفاع متوسط الأجور(كما هو موضح في الشكل رقم12و13) أدى إلى إنخفاض نسبة السكان تحت خط الفقر من 2% سنة 1992 إلى 0 سنة 2020.

الشكل رقم15: المؤشر العددي للفقر مقارنة بخط الفقر 1.90 دولار في اليوم للفرد.

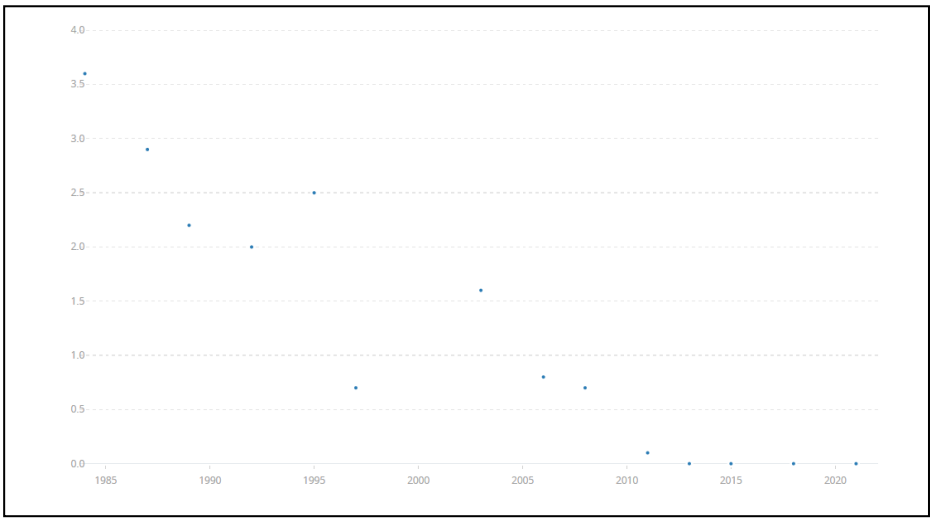

المصدر: إحصائيات البنك الدولي: https://data.albankaldawli.org/indicator

خامسا: نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي

يعتبر نصيب الفرد من الناتج الاجمالي المحلي من أشهر المؤشرات لقياس النمو الاقتصادي حسب معظم الأدبيات الاقتصادية، ويبين الشكل أدناه ارتفاع نصيب الفرد الماليزي من إجمالي الناتج المحلي

بالأسعار الجارية للدولار من 2513,20 دولار سنة 1990 إلى 11132,10 دولار سنة 2019، لكنه إنخفض سنة 2020 بسبب أزمة كورونا.

الشكل رقم16: نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)

المصدر :إحصائيات البنك الدولي https://data.albankaldawli.org/indicator

المطلب الرابع: تقييم التجربة الماليزية وإمكانية استفادة الجزائر منها

أولا: تقييم نتائج التجربة الماليزية

الخطة التنموية في إطار رؤية 2020 الماليزية، التي أطلقها رئيس الوزراء مهاتير محمد في عام 1991، كانت تهدف إلى تحويل ماليزيا إلى دولة صناعية ذات دخل مرتفع بحلول عام 2020، تحسين معيشة المواطنين، وتعزيز التنافسية الاقتصادية، وتعزيز الإدارة الفعالة للموارد، وتعزيز النمو المتوازن في جميع القطاعات، لذلك فإن تقييم تجربة ماليزيا في هذا السياق يتطلب النظر إلى مجموعة من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والتي عرضناها في العناصر السابقة للوقوف على النجاحات والتعثرات التي واجهت التجربة.

1. **النجاحات الاقتصادية:**
   - **نمو اقتصادي مستدام:** حققت ماليزيا معدلات نمو اقتصادي ثابتة ومستمرة تم تحقيق نمو في الناتج المحلي الإجمالي بمعدلات تتراوح بين 5-7% سنويا خلال فترة الدراسة.
   - **تنويع الصادرات ومصادر الدخل:** شهدت ماليزيا تحولا نحو الصناعات ذات التكنولوجيا العالية مثل الإلكترونيات والصناعات التحويلية، مما ساهم في تعزيز اقتصادها.
2. **التقدم الاجتماعي:**
   - **تحسين المستوى المعيشى للمواطنين:** تم ملاحظة تحسن ملحوظ في مستويات المعيشة، حيث انخفضت معدلات الفقر وزاد دخل الأفراد.
   - **رفع فرص التعليم:** حيث لاحظنا ارتفاع نسب الالتحاق بالمستويات التعليمية المختلفة وزاد الاهتمام بتعليم المرأة

3. الأهداف غير المحققة

- **الالتحاق بركب الدول ذات الدخل المرتفع:** من خلال عرضنا للبيانات لاحظنا زيادة الدخل في ماليزيا بشكل ملحوظ إلا **أن** الهدف من الخطة التنموية كانت الوصول إلى ترتيب الدول ذات الدخل المرتفع بحلول عام 2020 وهذا لم يتم تحقيقه
- **الريادة في مجال الابتكار والتكنولوجيا:** كانت هناك توقعات بأن تكون ماليزيا من بين الدول الرائدة في الابتكارو التكنولوجيا إلا أن التقدم في هذا المجال كان محدودا مقارنة بالدول الأخرى في المنطقة.

على العموم، يمكن اعتبار تجربة ماليزيا في إطار رؤية 2020 ناجحة من عدة جوانب رغم أنها لم تحقق جميع أهدافها إلا أنها قدمت نموذجا يحتذى به في النمو والتطوير.

ثانيا: مقارنة بين الجزائر وماليزيا.

قبل الحديث عن مدى وكيفية استفادة الجزائر من التجربة الماليزية في التعليم ومساهمتها في الاقتصاد، رأينا أنه من الضروري إجراء مقارنة بينهما واخترنا بعض المؤشرات الاقتصادية ومؤشرات التعليم للوقوف على نقاط التشابه والتباين بينهما ومناقشتها وتم اختيار المؤشرات حسب وفرة الاحصائيات في المجال.

جدول رقم4: تطور المؤشرات الاقتصادية والتعليمية في ماليزيا والجزائر الفترة (1990-2020)

	1990		2010		2020	
	الجزائر	ماليزيا	الجزائر	ماليزيا	الجزائر	ماليزيا
إجمالي الناتج المحلي(دولار)	62.5	44.02	171.00	202.26	145.70	337.46
البطالة	%20.60	%3.70	%10	%3	%14	%4.10
الفقر	%0.8	%0.20	%0.20	%0.00	%0.00	%0.00
الإنفاق على التعليم (من اجمالي الناتج المحلي)	%5	%5.10	%6	%4	%6.30	%4.30
الإلتحاق بالإبتدائي(إجمالي)	%94	%101	%113	%99	%110	%102
الإلتحاق بالثانوي(إجمالي)	%53	%68	%103	%77	%108	%79
الإلتحاق بالتعليم العالي	%10	%7	%31	%37	%54	%42
مؤشر الإبتكار(المرتبة من أصل 132) دولة	-	-	-	-	120	33

براءات الإختراع (في الألف)	-	-	76.00	1231.00	163.00	989.00
صادرات المصنوعات(%من إجمالي الصادرات)	%2	%61	%1	%70	%3	%73

المصدر:إحصائيات البنك الدولي

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ تقارب في مؤشرات الالتحاق بمختلف مراحل التعليم ومعدل الإنفاق على التعليم في ماليزيا والجزائر حيث بلغ معدل الإنفاق في ماليزيا 4.30%من إجمالي الناتج المحلي و6.30%في الجزائر سنة 2020، لكن في المقابل نلاحظ ارتفاع كبير في عدد براءات الاختراع في ماليزيا بينما في الجزائر العدد محدود حيث في ماليزيا بلغ عدد براءات الاختراع 989.00 سنة 2020 بينما في الجزائر 163.00، أدى ارتفاع عدد طلبات الاختراع في ماليزيا إلى ارتفاع صادرات المصنوعات والسلع الإبداعية إلى 73% من أجمالي السلع بينما في الجزائر بلغ معدل صادرات المصنوعات 3% من أجمالي السلع، بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي نلاحظ تطور كبير في الناتج المحلي الإجمالي الماليزي من 44,02 دولار سنة 1990 إلى 337.46دولار سنة 2020 وفي الجزائر هناك زيادة بطيئة في الناتج المحلي الإجمالي من 62.5 دولار سنة 1990 إلى 145.70سنة 2020 وهذا بسبب اعتماد الجزائر على صادرات النفط، هذا يدل على أن هناك تأثير إيجابي للإنفاق على التعليم وزيادة معدلات الالتحاق على النمو الاقتصادي في ماليزيا، بينما في الجزائر لا يوجد تأثير وهذا بسبب غياب العنصر النوعي وعدم ربط مخرجات التعليم مع سوق العمل.

ثالثا: الدروس التي تستفيدها الجزائر من التجربة الماليزية

من خلال دراستنا وتعمقنا في دراسة التجربة الماليزية في التعليم وعلاقته بالنمو الاقتصادي استخلصنا عدة نقاط يمكن للجزائر الاستفادة منها وجعلها ضمن سياساتها التنموية نلخصها كالآتي:

- **تدريب المعلمين:**

يعتبر المعلم عنصر أساسي لتحسين جودة التعليم لذلك يجب تبني سياسة مستمرة للتدريب من أجل تطوير مهارات المعلمين في التدريس والتواصل مع الطلاب والاستجابة لاحتياجاتهم المختلفة.

- **تحسين جودة التعليم:**

تحسين جودة التعليم من خلال تدريب المعلمين وتطوير مناهج دراسية متطورة وملائمة تشجع على الابتكار والإبداع واستخدام التقنيات الحديثة، لمواكبة التطورات وخاصة العولمة.

- **العمل على ربط مخرجات التعليم مع سوق العمل:**

ويكون ذلك عن طريق إنشاء شراكات بين الجامعات والمؤسسات التعليمية مع القطاع الخاص لضمان توافق مخرجات التعليم مع احتياجات سوق العمل، وأيضا عن طريق تشجيع ريادة الأعمال وتوفير الدعم والموارد للطلاب .

- **تحسين نوعية رأس المال البشري:**

تحسين نوعية رأس المال البشري يؤدي إلى زيادة الإنتاجية والكفاءة ويكون ذلك عن طريق:

- محاربة كافة أنواع الفساد الإداري.
- تطوير المهارات والمعرفة للأفراد.
- التشجيع على الابتكار.
- التدريب المستمر والتعلم على مدار الحياة.
- تحسين بيئة العمل.

خلاصة الفصل الثاني:

تطرقنا في هذا الفصل إلى السياسات التنموية المنتهجة في ماليزيا وركزنا على الخطة التنموية في إطار رؤية 2020 من 1990إلى 2020 وعرضنا أهم السياسات التي انتهجتها الحكومة الماليزية لتطوير نظامها التعليمي، وأهم الدروس المستفادة واسقاطها على حالة الجزائر، حيث وجدنا أن ماليزيا ركزت في سياساتها على تحسين جودة التعليم، وربط مخرجات التعليم مع سوق العمل وتشجيع الإبتكار، وكانت نتائج هذه السياسات ارتفاع المؤشرات التعليمية والاقتصادية في ماليزيا، أما بالنسبة لحالة الجزائر فرغم ارتفاع الناتج المحلي إلى أن لا علاقة لهذا الارتفاع بالتعليم، وأن الزيادة في المؤشرات التعليمية مجرد زيادة كمية وهذا لغياب الفعالية والعنصر النوعي.

الخاتمة

تعتبر ماليزيا من الدول الناشئة التي حققت نمو اقتصادي كبير في العقود الأخيرة، وهذا بفضل السياسات التنموية التي انتهجتها منذ الاستقلال، حيث ركزت هذه السياسات على الاستثمار في العنصر البشري وتحسين جودته، أولت اهتماما كبيرا بقطاع التعليم واعتبرته ركيزة أساسية لتحقيق الثروة والنهوض بالاقتصاد.

هدفنا في هذه الدراسة إلى تقييم التجربة الماليزية في المجال التعليمي ومدى تأثير التعليم على النمو الاقتصادي وأهم السياسات التي انتهجتها ماليزيا لتحسين المنظومة التعليمية.

نتائج الدراسة: من خلال ما تم عرضه في الدراسة من محاولتنا للإجابة على الإشكالية خلصنا إلى النتائج التالية منها نتائج تختبر صحة فرضياتنا:

- زيادة الاهتمام بتعليم العنصر البشري من طرف البحثين والحكومات واعتباره عنصرا رئيسيا في النمو الاقتصادي.
- ظهور نماذج نمو معاصرة تعتمد في دالة إنتاجها على العنصر البشري إللى جانب العمالة ورأس المال المادي.
- يعتبر التعليم أهم عنصر في تكوين رأس المال البشري.
- عمدت ماليزيا في سياساتها التنموية في إطار رؤيا 2020 إلى تعزيز دور العنصر البشري وربطه بالنشاط الاقتصادي عن طريق إصلاحات كبرى في قطاع التعليم.
- توصلنا في دراستنا أن أجور العمال في ماليزيا تختلف حسب المستوى التعليمي حيث كلما زاد المستوى التعليمي للفرد تزيد إنتاجيته هذا ما يؤدي إلى زيادة في الدخل وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى والثانية
- التعليم يؤثر بشكل إيجابي على دخل وإنتاجية الفرد في ماليزيا.
- أدى زيادة الإنفاق على التعليم والبحث التطوير في ماليزيا إلى زيادة عدد براءات الاختراع الذي بدوره أدى إلى زيادة صادرات المصنوعات والسلع الإبداعية وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصال وارتفاع الناتج المحلي الإجمالي وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية أن معدل الإنفاق على التعليم يؤثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي في ماليزيا .
- نجحت ماليزيا في ربط مخرجات التعليم مع سوق العمل هذا ما أدى إلى انخفاض معدلات البطالة بالتالي انخفاض عدد السكان تحت خط الفقر إلى 0 سنة 2020.
- تتشابه ماليزيا والجزائر في مستويات الإنفاق التعليم ومعدلات الالتحاق بمختلف المستويات التعليمية، إلا أن هناك تباين في مدى مساهمة التعليم في تحقيق النمو الاقتصادي ويعود ذلك إلى غياب عنصر الفعالية والنوعية في الجزائر بالإضافة إلى غياب البرامج والأهداف التي تربط مخرجات التعليم بالاقتصاد وسوق العمل.

الاقتراحات: انطلاقا من نتائج دراستنا، هناك بعض الاقتراحات التي يمكن أن نقدمها:

- رغم النجاح الذي حققته التجربة الماليزية من خلال خطتها التنموية التي استغلت فيها عنصر التعليم لرفع معدلات نموها إلى أن الحكومة يجب أن تعمل على تقليص الفجوات الاقتصادية بين المجموعات العرقية وبين المناطق الحضرية والريفية.
- يجب أيضا على الحكومة الماليزية زيادة الاهتمام بقطاع السياحة كون ماليزيا دولة تحتوي على جميع المقومات السياحية التي ممكن أن تجعل منها وجهة سياحية عالمية.
- بالنسبة للجزائر يجب على الحكومة الجزائرية وضع خطط لربط مخرجات التعليم بالاقتصاد.
- إصلاح المناهج التعليمية ورفع جودة التعليم.
- وضع برنامج لتدريب المعلمين والأساتذة ورفع كفاءتهم.
- ربط التعليم العالي بالقطاع الخاص عن طريق برامج تدريبية.
- تكييف الاختصاصات الجامعية حسب الاحتياجات الاقتصادية.
- دعم البحث والتطوير والاستفادة من براءات الاختراع.

- **آفاق الدراسة:** لا شك أنه رغم الجهد المبذول في إتمام هذا البحث، فإن هذا الأخير لا يخلو من النقائص بسبب عدم قدرتنا على تناول كل نواحي الموضوع بالتفصيل، إلا أنه يمكن أن يكون هذا البحث جسرا يربط بين بحوث سبقت فأضاف إليها بعض المستجدات، لإثرائها وبعثها من جديد، وبحوث مقبلة كتمهيد لمواضيع يمكنها أن تكون إشكالية لأبحاث أخرى نذكر منها:
  - أثر جودة على النمو الاقتصادي.
  - دراسة أثر تعليم الذكور والإناث على النمو الاقتصادي.
  - أثر التكوين المهني على زيادة الإنتاجية.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

أولا:الكتب

- أحمد حماحم، مدخل إلى علم التربية، دار الكتاب الجامعي،2014 .
- جان عبدالله توما، التعلم والتعليم (المدارس وطرائق)، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، طبعة1، 2011.
- جلال خشيب، النمو الاقتصادي، شبكة الآلوكة.
- عبد السلام يوسف الجعافرة، التربية والتعليم بين الماضي والحاضر، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الآردن، 2013.

ثانيا: الرسائل الجامعية

- بعوني ليلى، دراسة علاقة رأس المال البشري بالنمو الاقتصادي مع تطبيق على حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، فرع سبر الآراء و التحقيقات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2016 .
- بن التومي ايمان، أثر رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا، رسالة دكتوراه، شعبة علوم تسيير، تخصص مانجمنت واقتصاد تطبيقي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البشير الابراهيمي،2021 .
- رحماني العربي، أثر التدفقات المالية والتطور المالي على النمو الإقتصادي في الجزائرفي الفترة (1990-2015)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص اقتصاد قياسي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الجزائر3، 2017
- رند طاهر شكري حسن علي، دور التخطيط الإستراتيجي في التجربة التنموية في ماليزيا، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2020.
- ضيف أحمد، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر الفترة(1989-2012)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه شعبة العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصاديو والتجارية وعلوم التسيير، جامعةالجزائر3، 2015.
- مرادسي حمزة، التعليم والنمو الإقتصادي دراسة مقارنة، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم شعبة علوم التسيير، تخصص اقتصاد تطبيقي و إدارة المنظمات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة1، الجزائر،2019.

- الولهي ريمة، الدور الجديد للجامعة: دراسة تجارب مختارة، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، شعبة علوم التسيير، تخصص مانجمنت واقتصاد تطبيقي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة برج بوعريريج، 2019-2020.

ثالثا: المجلات والملتقيات العلمية

- أحمد محي الدين التلباني، التجربة الاقتصادية الماليزية التقويم والدروس المستفادة، المجلة العلمية للدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، المجلد4، العدد7، 2019.
- بن لبان محمد، الاستثمار في التعليم واثره على النمو الاقتصادي، المجلة الجزائرية للمالية العامة، العدد07،المركز الجامعي مغنية، 2017 .
- بوزيدي محمد، دور اقتصاديات التعليم في النمو الاقتصادي ومواجهة تحديات الواقع، دراسات اقتصادية، المجلد 15، العدد01، 2021.
- بوضياف حفيظ، أثر التعليم على النمو الاقتصادي في الجزائر1967-2010، مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، العدد22، 2014.
- حاجي فطيمة، واقع السياسات التعليمية في ماليزيا ومدى إستفادة الجزائر من هذه التجربة، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد4، 2014.
- حسام الدين إبراهيم محمد، التجربة الماليزية في التنمية المستدامة: المجال التعليمي نموذجا، مجلة الدراسات الإنسانية والسياسية، العدد2.
- حنان عبد الباقي حسن علوش، قياس أثر التعليم على النمو الاقتصادي في ماليزيا، مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، العدد11، 2021.
- خويلدات صالح، طرايش معمر، قوة تنويع محفظة الاستثمار بدون نفط، التجربة الماليزية قراءة الخطط التنموية، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، جامعة المسيلة، العدد1، 2017.
- الدكتور عصام حيدر، التدريب والتطوير، من منشورات الجامعة الإفتراضية السورية، 2020.
- دور الإستثمار في التعليم في تنمية رأس المال البشري، دراسة تقييمية لحالة الجزائر، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد2، العدد11، 2014.
- عبد الله عمر، مختاري فيصل، التعليم والنمو الإقتصادي، مجلة التنظيم والعمل، المجلد12، العدد2، 2023.
- عبير شعبان عبد الحفيظ، قياس أثر التعليم على النمو الاقتصادي: دراسة مقارنة بين مصر وماليزيا خلال الفترة (1976-2019)، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، العدد16، الاسكندرية.
- علي أحمد درج، التجربة التنموية الماليزية والدروس المستفادة منها عربيا، مجلة جامعة بابل، العدد3، المجلد23، 2015.

- غيدة فلة، غيدة فوزية، أثر الإستثمار في التعليم على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية باستخدام نوذج ARDL، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، العدد3، جوان2013.
- قاضي نجاة، دور التعليم في تنمية رأس المال البشري من أجل الحد من البطالة في الجزائر، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد2، العدد11، 2014.
- محمد نعمة المحمد الزبيدي، العلاقة بين الإستثمار في التعليم والنمو الاقتصادي في العراق، مجلة الوسيط، العدد14، 2018.
- ياسين نادية، غيدة فوزية، التعليم واثره على النمو الإقتصادي في الجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية، مخبر التنمية المحلية المستدامة، جامعة المدية، العدد5، جانفي2016.

رابعا: التقارير

- منذر واصف المصري، العولمة وتنمية الموارد البشرية، الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2004 .

المراجع باللغة الأجنبية

-**UNECE**, Guide on Measuring Human Capital, the Task Force on Measuring Human Capital,new York and geneva, 2016

-OCDE, Mesurer le capital humain :vers une comptabilite du savoir aquis, France, 1996

-C.Goldin, C. Diebolt, M. Haupert,handbook of cliometrics, human capital, Springer-Verlag Berlin Heidelberg 2016

-Edward A. hudson, economic groth, veron press, spain, 2015.

-Alexander NSHUE MBO MOKIM, croissance economique, lharmattan, paris ,2014

المواقع الإلكترونية

موقع المنظمة العالمية للصحة who int www، تاريخ الاطلاع 2024/01/10

https://data.albankaldawli.org/indicator

https: //ar.tradingeconomics.com/malaysia/wage

https: //www.moe.gov.my/en/education vu: 18_03_2024

https://www.salaryexplorer

احمد رهف https: //www.academia.edu/42214771

https://www.oxfordlearnersdictionaries.com/definition/english/education?q=education

آخر تصفح 03/01/2024